المجتمع المصرى
بين حقوق المواطنة والاستبعاد الاجتماعى:
دراسة سوسيولوجية على عينة من قرى النوبة

دكتور
هانى خميس أحمد عبده
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الملخص العربي

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين حقوق المواطنة والاستبعاد الاجتماعى، وإلى أى حد يشكل الاستبعاد الاجتماعى انتهاكاً لحقوق المواطنة، التى تركزت حول مجموعة من الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية ، والسياسية، والمدنية، وكذلك الحقوق الثقافية. واعتمد البحث على استخدام مجموعة من الإجراءات المنهجية؛ وذلك بدءًا من منهج إعادة التحليل للدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة، وكذلك التقارير والإحصاءات المحلية التى يمكن الاستفادة منها فى دراسة وتحليل حقوق المواطنة؛ ومظاهر الاستبعاد الاجتماعى، بالإضافة إلى المسح الاجتماعى بالعينة من خلال تطبيق استمارة الاستبيان على عينة قوامها (٣٠٠) مفردة من سكان قرى النوبة.

الكلمات المفتاحية: المواطنة – المواطنة النشطة – الاستبعاد الاجتماعى – التماسك الاجتماعى.

Abstract

This research aims at studying the relation between the citizenship rights and social exclusion; and to what extent social exclusion constitutes violation of citizenship rights which centered around a scope of social, economic, political and Civil rights as well as the Cultural rights.

The research is based on a group of methodological procedures, starting from the approach of re-analyzing the previous related studies and literature as well as the local reports and statistics that can be used in studying and analyzing citizenship rights and the aspects of social exclusion in addition to social survey of the sample through applying questionnaire on a sample constituting of (330) individuals from the inhabitants of Nubian villages.

Keyword: Citizenship- Active citizenship- Social exclusion- Social cohesion.

تمهيد

قامت ثورة ٢٥ يناير من أجل الحصول على العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، وربما تعكس تلك المطالب مجموعة من الحقوق التى يجب أن يتمتع بها المواطن داخل المجتمع، أو ما يطلق عليها «حقوق المواطنة»، حيث تتباين الحقوق وذلك بدءًا من الحقوق السياسية والمدنية، ومروراً بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وانتهاءً بالحقوق الثقافية. وعلى النقيض مما سبق يشكل الاستبعاد الاجتماعى أبرز مظاهر انتهاك حقوق المواطنة.

وفى ضوء ما سبق سوف ينقسم البحث إلى مبحثين، حيث يتضمن المبحث الأول الإطار النظرى والمنهجى من خلال تناول مشكلة البحث وأهميتها، وتساؤلات البحث، واستعراض التراث النظرى والإجراءات المنهجية، ويتضمن المبحث الثانى حقوق المواطنة بين الاستحقاق والاستبعاد الذى سوف نركز فيه على نماذج من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومن بينها

التعليم، والصحة، والعمل، والإسكان، ونماذج من الحقوق السياسية والمدنية والتى تمثلت فى المشاركة السياسية، وحرية الرأى والتعبير، والعضوية فى تنظيمات المجتمع المدنى، بالإضافة إلى تناول الحقوق الثقافية، كما يتضمن هذا المبحث توضيح خصوصية المشكلات والشعور بالانتماء من وجهة نظر عينة البحث.

ويُختتم البحث بعرض لأهم النتائج فى ضوء التساؤلات، وتوضيح لأبرز دلالاتها النظرية والتطبيقية.

المبحث الأول: الإطار النظرى والمنهجى

أولاً: مشكلة البحث وأهميتها

قامت ثورة ٢٥ يناير من أجل الحصول على العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، وربما تعكس تلك المطالب مدى انتهاك حقوق المواطن المصرى، أو ما اصطلح على تسميته «أزمة المواطنة» Citizenship Crisis، وذلك لأن المواطنة تُعرف – على حد قول «براين تيرنر» B.Turner بأنها الهوية القانونية التى تحدد وضع الأفراد ومكانتهم داخل الجماعة السياسية، وتلك الهوية يكتسبونها بوصفهم أعضاء فى المجتمع، بحيث يكون للفرد شخصية قانونية تمنحه حقوقاً، وتفرض عليه واجبات فى إطار ثقافة مدنية، ويقربنا هذا التعريف من الرؤية السوسيولوجية للمواطنة بوصفها أداة لتأسيس النظام الاجتماعى العام، ومن ثم تحقيق علاقات مستقرة ودائمة بين أفراد المجتمع، تقوم على مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات[١].

فالمواطنة ليست حقاً يُمنح – كأن تمنح الدولة حقوق المواطنة وتنزعها فى أى وقت كما تريد – بل «استحقاقات» Entitlements يكتسبها البشر فى ضوء الإقامة المشتركة فى منطقة جغرافية محددة تعرف بأنها وطن لجموع المواطنين الذين يعيشون فى هذا المكان، وكذلك فى ضوء مشاركتهم فى بناء المجتمع واستمراره[٢].

ويمكن التمييز بين الحقوق والواجبات المفروغ منها (الثابتة)، والحقوق والواجبات الإيجابية (النشطة) Active، حيث تشير الحقوق الثابتة إلى حقوق الوجود والعيش وهى حقوق مكتسبة بالمواطنة لا جدال فيها، أما الحقوق والواجبات الإيجابية (النشطة) فإنها تعكس القدرات المستقبلية، التى تنبع من مزيد من المشاركة السياسية والاجتماعية لأفراد المجتمع[٣].

وعلى النقيض مما سبق يشكل «الاستبعاد الاجتماعى» Social Exclusion أبرز مظاهر انتهاك حقوق المواطنة، فالاستبعاد الاجتماعى يعد مناقضاً لمفهوم «الاندماج الاجتماعى» Social Inclusion ، فقد عرف «ماكس فيبر» M. Weber الاستبعاد الاجتماعى بوصفه «أحد أشكال الانغلاق الاجتماعى»، كما أن الاستخدام المعاصر لمصطلح الاستبعاد الاجتماعى ظهر فى فرنسا

للإشارة إلى الأفراد الذين تخطاهم النظام البسماركى للضمان الاجتماعى. فالمستبعدون كانوا أولئك الذين سقطوا من شبكة الرعاية الاجتماعية، والعجزة والعاطلين الذين لا ينتفعون من نظام التأمين[٤].

ويمكن القول بأن الاستبعاد الاجتماعى يشكل أحد أنماط الظلم الاجتماعى؛ حيث إنه يعد حرماناً من الفرص والحقوق الإنسانية الأساسية التى ينبغى أن تكون متاحة للجميع، وبذلك يُنظر إلى الاستبعاد الاجتماعى على أنه تقييد لحقوق المواطنة[٥]. ولقد أكد «بيرجهام» Bergham على أن الاستبعاد الاجتماعى نوع من التقصير فى أداء الأنساق الاجتماعية الأساسية لوظائفها التى ينبغى أن تتضمن «حقوق المواطنة الكاملة» Full Citizenship Rights، وخاصة الأنساق التى تحقق التكامل الاجتماعى، والاقتصادى، والمدنى، والقانونى[٦].

وفى ضوء ما سبق يمكن القول إن مشكلة البحث قد تبلورت بصورة عملية عند الاطلاع على المادة (٢٣٦) من دستور (٢٠١٤)، التى تشير إلى أن الدولة يجب أن تكفل وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد، وسيناء، ومطروح، ومناطق وقرى النوبة، فالاختلال التنموى فى مصر له بعد مكانى، حيث اتسمت السياسات والبرامج التنموية على مدى العقود السابقة بأولوية الحضر على حساب الريف، والشمال على حساب الجنوب، والمركز والساحل على حساب الأطراف، وإذا نظرنا للتنمية على أنها هرم يتمتع أعلاه بمعدلات أفضل نسبياً للتنمية، فى حين تعانى قاعدته من الحرمان والاستبعاد مقارنة بغيرها، فسوف نجد أن قاعدة الهرم دائماً ما تكون من نصيب الصعيد والمحافظات الحدودية.

ولذلك تتجسد مشكلة البحث فى دراسة العلاقة بين حقوق المواطنة والاستبعاد الاجتماعى، وإلى أى حد يشكل انتهاك حقوق المواطنة أحد مظاهر الاستبعاد الاجتماعى وذلك من خلال التركيز على عينة من قرى النوبة.

وتتمثل الأهمية النظرية لموضوع البحث فى سد الفجوة داخل الدراسات والبحوث السوسيولوجية الميدانية حول حقوق المواطنة والاستبعاد الاجتماعى، كما تتمثل الأهمية التطبيقية فى توفير بيانات ومؤشرات حول حقوق المواطنة يمكن الاستفادة منها فى وضع السياسات والبرامج التنموية التى يمكن أن تسهم فى دعم وتعزيز تلك الحقوق – وذلك كما ورد فى الدستور المصرى – مما يسهم فى تحقيق» التماسك الاجتماعى» Social Cohesion. بالإضافة إلى أن دراسة مظاهر الاستبعاد الاجتماعى قد تساعد صناع السياسة فى فهم عوامل الاستبعاد، والنتائج المترتبة عليها بشكل أفضل، وهذا بدوره يخلق فرصاً لوضع سياسات تستطيع مواجهة تلك الظاهرة.

ثانياً: تساؤلات البحث

يهدف البحث إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الرئيسية وهى على النحو التالى:
١- ما أنماط حقوق المواطنة التى يتمتع بها سكان قرى النوبة؟
٢- هل هناك انتهاك لحقوق المواطنة كما يرى سكان قرى النوبة؟
٣- إلى أى حد يشكل انتهاك حقوق المواطنة أحد عوامل الاستبعاد الاجتماعى؟
٤- هل تتباين أشكال الاستبعاد الاجتماعى تبعاً لأنماط حقوق المواطنة؟
٥- إلى أى حد تختلف مشكلات قرى النوبة عن بقية مدن الصعيد؟

ثالثاً: قراءة سوسيولوجية فى التراث النظرى

١- المواطنة؛ قراءة أولية

قبل أن نتناول تعريف مفهوم المواطنة، علينا أن نطرح تساؤلاً رئيساً مؤداه لماذا الاهتمام بالمواطنة؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تتضح من خلال الإشارة إلى أن المجتمعات الإنسانية فى مرحلة ما بعد الصناعة تحتاج إلى أن ينشأ بين أعضائها نوع من الهوية، حيث يتعرفون على ذواتهم من خلالها، ويشعرون بالانتساب إليها، فهذا النمط من المجتمعات أصبح يعانى بوضوح من نقص الانتماء من جانب المواطنين، ودونه يصبح من المستحيل التصدى بشكل جماعى للتحديات والمخاطر التى يتعرضون لها. ويشير «دانيل بيل» D. Bell إلى أن الأفراد فى المجتمعات الإنسانية يعيشون فى إطار «المتعة الفردية»، وأن هؤلاء الأفراد لا يشعرون بأى ميل نحو المجتمع الذى يعيشون فيه، ويمكن القول بأنه من أبرز القضايا التى أصبحت تواجه المجتمعات الإنسانية فى الوقت الحالى هى العمل على ضمان التعاون فى بناء المجتمع، ودعم الانتماء والولاء لهذا المجتمع، والعمل من أجل المصلحة العامة[٧]. ولقد اقترح «بيل» ما أطلق عليه «الديانة المدنية» التى تعد قوة محفزة بالدرجة التى يشعر فيها المواطنون بالتضامن والمشاركة فى مجموعة من الطقوس المجتمعية، ومن أبرزها تحية العلم، والنشيد الوطنى، والأحداث التاريخية[٨].

أما عن مفهوم المواطنة، فإن جذور هذا المفهوم تعود إلى الفكر السياسى الإغريقى، ويمكن القول بأنه إذا كان «المواطن» عضواً فى جماعة سياسية تتمتع بقدر من الحقوق والالتزامات، فإن المواطنة تمثل علاقة بين الفرد والدولة[٩]، وعلى هذا الأساس فإن الفرد عضو كامل الحقوق فى هذا المجتمع، كما أنه يدين له بالولاء والانتماء[١٠].

وفى ضوء ما سبق تشير المواطنة ضمنياً إلى شعور الأفراد بالولاء والانتماء لبلد ما، بما يشجعهم على الاهتمام بالشئون العامة فيه، فالمواطنة تشكل روح الديمقراطية، وأساسها المشاركة فى الحكم، والمساواة وعدم التمييز بين البشر[١١].

كما تعرف المواطنة بأنها المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بغض النظر عن العرق، أو الدين، أو النوع، وبذلك ينظر للمواطنة على أنها أساس عملية الاندماج الوطنى، وحجر الزاوية فى بناء الدولة الوطنية الحديثة[١٢]. وهناك تعريفات أخرى للمواطنة ومن أبرزها تعريف «مارشال» للمواطنة من خلال ما أطلق عليه «المواطنة الاجتماعية»، ومن هذا المنطلق فإن من يكتسب صفة المواطن هو ذلك الشخص الذى يعيش فى مجتمع سياسى، ويتمتع ليس بالحقوق المدنية والسياسية فحسب، بل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومن أبرزها الحق فى الحصول على العمل، والمسكن، والرعاية الصحية، حيث تضمن الدولة حماية تلك الحقوق وعندما نتأمل مضمون «المواطنة الاجتماعية» طبقاً لتصور «مارشال» نجد أنه قد تعرض لانتقادات لأنه ركز على المواطنة «السلبية» بمعنى أن يكون للمرء مجموعة من الحقوق، بدلاً من التركيز على المسئوليات والالتزامات[١٣].

وفى ضوء ما سبق برز مفهوم «المواطنة النشطة» Active Citizenship؛ حيث اُستخدم هذا المفهوم فى سياق السياسة العامة الأوروبية للدلالة على أشكال محددة من المشاركة يجب دعمها داخل بلدان الاتحاد الأوروبى لضمان استمرار «الديمقراطية التشاركية والتمثيلية» Represent-ative & Participatory Democracy، ومن أجل تقليل الفجوة بين المواطن والمؤسسات الحكومية، وأيضاً من أجل دعم وتعزيز التماسك الاجتماعى Social Cohesion[١٤].

فالمواطنة النشطة هى تلك الحالة التى يبادر فيها المواطن إلى ممارسة حقه من خلال صياغة البيئة التى يعيش فيها عن طريق المشاركة فى إدارة الحياة العامة، والسعى نحو تغيير النظم القائمة التى تكرس عدم المساواة، والتمييز، والتهميش، فالمواطنة النشطة تعزز مسئولية المواطن فى تطوير الحياة الاجتماعية من خلال تعزيز قيم التضامن، والمشاركة، وتعزيز أطر العمل الجماعى[١٥].

كما أصبح يُنظر للمشاركة على أنها أحد المتطلبات اللازمة للأداء الوظيفى الفعال للمجتمع، ويمكن القول بأنه نتيجة للتحديات والمخاطر التى تتعرض لها المجتمعات الإنسانية المعاصرة – وذلك فى إطار مرحلة الحداثة Modernity – أصبحت العمليات الخاصة بالمشاركة ذات أهمية كبيرة، حيث يتزايد دور الأفراد فى المشاركة، وتنمية دورهم الإبداعى للبحث عن الحلول والبدائل لمواجهة المخاطر والمشكلات التى يتعرضون لها داخل مجتمعاتهم، فغالباً ما تعزز السلطات السائدة داخل المجتمعات المتقدمة عملية المشاركة باعتبارها إستراتيجية تهدف لتوسيع نطاق السيطرة على الصراعات داخل المجتمع. ويمكن القول بأنه فى إطار المجال السياسى اتسمت المناقشات الخاصة بعملية المشاركة بالأهمية؛ وذلك فى ضوء ما يعرف باسم «دولة الرفاهية النشطة» Active Wel-fare State، حيث يُنظر إلى جميع المواطنين على أنهم يشاركون بفاعلية فى تطوير وتحديث دولة الرفاهية والحفاظ عليها[١٦].

وعلى النقيض مما سبق هناك «المواطنة غير المتوازنة» Unbalanced Citizenship التى يقصد بها حصول بعض الأفراد على امتيازات وحقوق كثيرة دون القيام بالواجبات المقابلة، مما

يؤدى إلى ضعف الروابط بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى «المواطنة الناقصة» Incomplete Citizenship التى تشير إلى استئثار عدد قليل من أفراد المجتمع بالفرص والحقوق والموارد المتاحة، مما يؤدى إلى سيادة حالة من السخط والاستياء لدى الأفراد الآخرين الذين لم تتوافر لديهم فرص الحصول على تلك الحقوق والموارد المتاحة والاستمتاع بها، مما يؤدى إلى ضعف ارتباط الأغلبية بالوطن، الأمر الذى قد يقلص حالة المواطنة لديهم[١٧].

وفى ضوء ماسبق يمكن القول إن المواطنة تتضمن مجموعة من الحقوق الأساسية التى يجب أن يتمتع بها المواطن الذى يعيش داخل مجتمعه، والتى تتمثل فى الحقوق الاقتصادية، والسياسية والمدنية، والاجتماعية، وكذلك الحقوق الثقافية، كما تبرز أهمية الحقوق السياسية والمدنية على وجه الخصوص فى إطار مايعرف بالمواطنة النشطة التى يقصد بها إجمالاً سعى المواطن إلى المشاركة فى إدارة الحياة العامة، والعمل على صياغة البيئة التى يعيش فيها، وتغيير النظم القائمة، التى قد تسهم فى دعم سياسات التمييز، واللامساواة، والاستبعاد داخل المجتمع الذى يعيش فيه.

٢ـ الاستبعاد الاجتماعى؛ محاولة للفهم

ظهر مصطلح «الاستبعاد الاجتماعى» لأول مرة فى فرنسا فى السبعينيات من القرن العشرين على يد «لينوار» Lenor – الذى كان وزيراً للعمل الاجتماعى فى حكومة الرئيس «شيراك» فى ذلك الوقت – وكان يقصد به المستبعدين الذين سقطوا من نظام التأمين الاجتماعى، وقامت الدولة بالعمل على استبعادهم إدارياً Administratively Excluded by the State وخاصة ذوى الاحتياجات الخاصة، والعاطلين الذين لا يتمتعون بالتأمين Uninsured Unemployed، وفيما بعد أدت المشكلات الاجتماعية الموجودة فى الضواحى المحيطة بالمدن الكبرى فى فرنسا إلى اتساع نطاق مصطلح الاستبعاد الاجتماعى ليشمل «الشباب الناقمين» Disaffected Youths ، و«الأفراد المعزولين» Isolated Individuals. وكما يشير «بوركهاردت» Burchardt فإن مصطلح الاستبعاد الاجتماعى كان له اهتمام خاص فى فرنسا والعديد من بلدان العالم، وذلك فى مقابل «التماسك الاجتماعى» Social Cohesion الذى يُنظر إليه باعتباره ضرورياً للحفاظ على العقد الاجتماعى Social Contract ، الذى أُسس عليه المجتمع الإنسانى[١٨]. وهذا ما سنتناوله لاحقاً.

ويزخر تراث العلم الاجتماعى الحديث بالعديد من التعريفات التى طرحت حول مفهوم الاستبعاد الاجتماعى، فعلى سبيل المثال يشير «أنتونى جيدنز» A. Giddens فى مؤلفه «الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية» ، إلى أن الاستبعاد الاجتماعى لا يتعلق بالتدرج فى عدم المساواة، بل بالآليات التى تعمل على عزل جماعات من الأفراد عن التيار الاجتماعى الأساسى[١٩] ، وفى هذا السياق يشير مفهوم الاستبعاد الاجتماعى إلى عملية تفكك اجتماعى Social Disintegration يظهر فى صورة تمزق العلاقة بين الفرد والمجتمع[٢٠].

كما يركز الاستبعاد الاجتماعى – الذى تطور وأصبح يستخدم حديثاً فى السياسة الاجتماعية لبريطانيا والاتحاد الأوروبى – على مدى إمكان وصول الأفراد إلى سوق العمل، بالإضافة إلى أهمية سوق العمل باعتباره وسيلة للتكامل Integration وليس مجرد وسيلة «سلبية» Passive للحصول على الدخل. وتعرف «وحدة الاستبعاد الاجتماعى» Social Exclusion Unit فى بريطانيا مفهوم الاستبعاد الاجتماعى على أنه مصطلح يعبر عما يمكن أن يحدث عندما يعانى الأفراد، أو المناطق السكنية من مزيج من المشكلات المترابطة Combination of Linked Problems، مثل البطالة، ونقص المهارات Poor Skills ، والدخول المنخفضة، والإسكان الردىء ، وارتفاع معدلات الجريمة، والتدهور الصحى، والتفكك الأسرى، ويؤكد هذا التعريف على أن وجود حرمان على أكثر من مستوى يشكل سمة أساسية من سمات الاستبعاد الاجتماعى، مما يؤدى إلى ظهور جماعات مستبعدة اجتماعياً تحيا على الهامش Life on the Margins.[٢١]

كما يقدم «كليسين» Klasen رأياً مشابهاً؛ إذ يشير إلى أن الاستبعاد الاجتماعى يرتبط بمدى إمكان حصول الأفراد على القدرات الأساسية Basis Capabilities – على نحو متساو ودون تمييز بين الأفراد والجماعات المختلفة داخل المجتمع - مثل القدرة على التمتع بالصحة الجيدة، وأن يكون له مسكن، وأن يحصل على تغذية جيدة، وأن يكون قادراً على المشاركة فى المجتمع والحياة العامة، وأن يحظى بالأسس الاجتماعية لاحترام الذات Self – Respect، كما يشير «بوسرت» Bossert و«بيراجين» Peragine إلى أن الاستبعاد الاجتماعى يتمثل فى أن يكون الفرد فى حالة حرمان دائمة «State of Deprivation over Time». وفى ضوء ما سبق يمكن القول إن الاستبعاد الاجتماعى له أبعاد اقتصادية واجتماعية Economic and Social Dimensions، حيث يتمثل «البعد الاقتصادى» فى الاستبعاد من سوق العمل، وفرص الحصول على دخل ملائم، وكذلك إمكان الحصول على المساعدات المادية أثناء فترات البطالة، فى حين يتمثل «البعد الاجتماعى» فى الاستبعاد من عملية صنع القرار، والخدمات الاجتماعية Social Services ، والدعم الأسرى والمجتمعى[٢٢].

وإذا ما حاولنا أن نلقى الضوء بصورة أوضح على ملامح الاستبعاد الاجتماعى، فإن ذلك يستلزم أن نتناول عدة محاور بدءاً من سمات وخصائص الاستبعاد الاجتماعى، ومروراً بالتعرف على أنماط ومستويات الاستبعاد الاجتماعى، وانتهاءً بتوضيح أبرز عوامله، وسوف نتناول تلك المحاور بالتفصيل وذلك على النحو التالى:

أ- الاستبعاد الاجتماعى؛ دراسة فى السمات والخصائص

إن دراسة وتحليل الاستبعاد الاجتماعى يستلزم تناول أبرز سماته وخصائصه التى تمثلت فى الحرمان من حقوق الإنسان، والتأكيد على الطابع النسبى للاستبعاد الاجتماعى، وكذلك البعد

المؤسسى، والجماعى، والمكانى للاستبعاد الاجتماعى، بالإضافة إلى أهمية توضيح العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعى والفقر، التى يمكن من خلالها أيضاً توضيح ملامح الاستبعاد الاجتماعى، وسوف نقوم بتناول ذلك تفصيلياً على النحو التالى:

أ- ١- الحرمان من الحقوق الإنسانية

اتسع نطاق مفهوم الاستبعاد الاجتماعى خلال التسعينيات من القرن العشرين؛ حيث أصبح المستبعد الآن هو «الجماعات الإنسانية التى تقع جزئياً أو كلياً خارج النطاق الفعلى لحقوق الإنسان»[٢٣]، فالاستبعاد الاجتماعى «يدفن» Buried أو يقيد جميع الطموحات الخاصة بالعدالة الاجتماعية، وحقوق المواطنين فى الحصول على خدمات تعليمية، ورعاية صحية، وفرص عمل، وضمان حد أدنى من الدخل يكفى لضمان حياة إنسانية[٢٤].

ولقد قدم «البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة» (UNDP) محاولات لفهم الاستبعاد الاجتماعى فى إطار حقوق الإنسان، مجموعة من الدراسات والبحوث التى أجريت فى العديد من بلدان العالم المتقدم والنامى عن أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية – كالحق فى الرعاية الصحية والتعليم الأساسى – حيث أصبح يُنظر إلى الاستبعاد الاجتماعى على أنه أحد مظاهر عدم الاعتراف بالحقوق الأساسية، أما فى حالة توافر هذا الاعتراف، فإنه ينظر إلى الاستبعاد الاجتماعى على أنه يتمثل فى العجز عن الوصول إلى الأنساق السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق متاحة للجميع دون تمييز[٢٥].

كما اعتمد «المرصد الأوروبى للسياسات القومية لمكافحة الاستبعاد الاجتماعى» على تعريف الاستبعاد الاجتماعى بأنه حرمان الأفراد من حقوق المواطنة – أى الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية – التى يجب أن تدعمها التنظيمات المجتمعية[٢٦]، ويمكن القول إن الاستبعاد الاجتماعى يتضمن الحرمان من الحقوق الإنسانية، وإذا كان الأمر كذلك فإن الحرمان قد يرجع إما إلى عدم الاعتراف بتلك الحقوق، وإما إلى عدم القدرة على إشباع تلك الحقوق نتيجة لنقص الموارد اللازمة.

أ-٢-نسبية الاستبعاد الاجتماعى

إن الاستبعاد الاجتماعى «مفهوم نسبى» Relative Concept ، ويقصد بذلك أن الفرد لا يكون معرضاً للاستبعاد الاجتماعى إلا من خلال المقارنة بغيره من أفراد المجتمع، فليس هناك استبعاد اجتماعى تام، فالفرد لا يُنظر إليه على أنه مستبعد اجتماعياً سوى فى ضوء معايير المجتمع الذى ينتمى إليه، كما أن هناك اعتبارًا آخر فيما يتعلق بالطابع النسبى للمفهوم، ويقصد بذلك أن الاستبعاد الاجتماعى يعتمد على مدى قدرة الفرد على مشاركة الأفراد الآخرين داخل المجتمع[٢٧].

كما أن نسبية مفهوم الاستبعاد الاجتماعى تجعله شديد الارتباط بمفهوم «الحرمان» Depri-

vation، وفى هذا الصدد يشير «رونسمين» Runciman إلى أن شعور الفرد بالحرمان فى المجتمع ينتج عن مقارنة وضعه بأوضاع الآخرين التى تكون أفضل منه. وبينما يُعامل مفهوم الحرمان عادةً باعتباره مفهوماً «إستاتيكياً»، فإن للاستبعاد الاجتماعى جوانب أخرى «ديناميكية»، فمن الممكن أن يتعرض الفرد للاستبعاد الاجتماعى إذا كان يتعرض للحرمان المستمر، أو إذا كانت أوضاعه تسوء باستمرار، وبالتالى فإن قياس الاستبعاد الاجتماعى يتطلب التركيز على الوقت (الفترة الثانية) أيضاً باعتباره متغيراً أساسياً. فالفرد الذى يعيش فى أوضاع مجتمعية سوف تؤدى به إلى الحرمان، قد لا يكون لديه توقعات كبيرة بالنسبة للمستقبل، كما أنه لا يستطيع المشاركة بشكل كامل فى المجتمع الذى يعيش فيه، ولذلك فإن متغير الوقت يساعدنا على التمييز بين الحرمان والاستبعاد الاجتماعى، فمقدار الاستبعاد الاجتماعى الذى يتعرض له الفرد فى حالة وجود حرمان فى فترات متتالية أكبر منه فى حالة وجود مستويات من الحرمان قد تتخللها فترات تخلو من الحرمان، وبالتالى فإننا ننظر إلى الاستبعاد الاجتماعى على أنه حرمان نسبى[٢٨].

وفى ضوء ماسبق فإن نسبية الاستبعاد الاجتماعى يقصد بها أن الفرد لا ينظر إليه على أنه مستبعد إلا من خلال مقارنته بغيره من أفراد المجتمع، كما أن نسبية الاستبعاد الاجتماعى تتضمن كذلك التركيز على ديناميكية الاستبعاد الاجتماعى التى يقصد بها أن حالة الحرمان – التى تعد أحد عوامل الاستبعاد الاجتماعى – قد تكون دائمة أو مؤقتة.

أ- ٣ مؤسسية الاستبعاد الاجتماعى

تختلف معتقدات الأفراد والجماعات الإنسانية حول مسئولية الاستبعاد الاجتماعى، فهناك من يعتقد أن الأفراد يتحملون مسئولية الاستبعاد الاجتماعى، ووفقاً لذلك الاتجاه فإن المستبعدين ينتمون إلى الطبقة الدنيا من المجتمع، ومنحرفون عن المعايير الأخلاقية والثقافية للمجتمع، ويلوم أنصار هذا الاتجاه الأفراد على فقرهم وكونهم مستبعدين اجتماعياً، بينما هناك رأى آخر يركز على دور المؤسسات Institutions ، والأنساق Systems ، أو ربما دور الأفراد والجماعات الأقوى داخل المجتمع فى خلق الاستبعاد، فالاستبعاد الاجتماعى يشير فى هذا الصدد إلى خلل فى الأنساق المجتمعية الأساسية التى ينبغى أن تضمن اندماج الفرد اجتماعياً، حيث إن هذا المفهوم لا يركز فقط على «الضحايا»، وإنما يركز أيضاً على فشل الأنساق فى تحمل مسئوليتها[٢٩]. وهكذا أصبح يُنظر إلى الاستبعاد الاجتماعى على أنه يتضمن قصورًا فى واحدة أو أكثر من هذه الأنساق الأربعة وهى على النحو التالى:[٣٠]

- **النسق القانونى والديمقراطى** Democratic and Legal System ، الذى يدعم «التكامل المدنى» Civic Integration ، ويعزز المشاركة داخل المجتمع.
- **سوق العمل؛ الذى يدعم «التكامل الاقتصادى»** Economic Integration ،

ويساعد على ضمان مستوى معيشة مناسب من خلال توفير فرص عمل، ودخل ملائم.

- **نسق دولة الرفاهية** Welfare State System ؛ الذى يدعم «التكامل الاجتماعى» Social Integration من خلال العمل على مواجهة النتائج السلبية للفقر والبطالة.
- **نسق المجتمع المحلى والأسرة**؛ الذى يدعم التكامل فيما بين الأفراد Interpersonal Integration ؛ من خلال تعزيز شبكة العلاقات الاجتماعية التى تساعد الأفراد على الوصول إلى مستوى معيشة مقبول اجتماعياً.

وفى ضوء ماسبق يمكن القول إن الرؤى المتباينة حول الاستبعاد الاجتماعى تؤكد على أن علاقات القوة لا تكون موجودة غالباً بين الأفراد، وإنما تنتج عن «التمييز المؤسسى» Institution-alised Discrimination بوصفه سببًا رئيسيًا للاستبعاد، ويرى «مادانيبور» Madanipour أن الاستبعاد «شكل مؤسسى للتحكم» Institutionalised form of Controlling فى إمكان وصول الأفراد إلى الموارد، والمعلومات، والأنشطة، والأماكن، كما يرى «أتكينسون»، Atkinson و«دافودى» Davoudi أن الاستبعاد المؤسسى يتسع ليشمل الكثير من الأنساق الاجتماعية ومن بينها الاستبعاد من النسق الديمقراطى والقانونى، وسوق العمل، ونسق دولة الرفاهية، ونسق المجتمع المحلى والأسرة(٣١).

وإجمالاً يتضمن البعد المؤسسى للاستبعاد الاجتماعى التأكيد على أن الاستبعاد الاجتماعى لا يرجع إلى الفرد أو الجماعة فحسب، بل يركز على قصور أو عجز الأنساق المجتمعية فى أداء أدوارها ووظائفها بصورة تضمن تلبية حقوق الأفراد والجماعات داخل مجتمعاتهم، وكذلك مواجهة حالة الحرمان التى يمكن أن يتعرضون لها.

أ-٤- البعد الجماعى للاستبعاد الاجتماعى

يتضمن الاستبعاد الاجتماعى «بعداً جماعياً» Group Dimension ، ويقصد بذلك أن هناك بعض الجماعات التى قد تتعرض لمخاطر الاستبعاد الاجتماعى إما لاختلافها عن أغلبية السكان بشكل أو بآخر، وإما بسبب مكانتها فى المجتمع. ويمكن القول إن الاختلافات بين الجماعات عديدة ومتباينة، وقد تتضمن الاختلافات الإثنية Ehnicity، وكذلك انتشار مشكلات الإعاقة، والتشرد، وارتكاب الجرائم(٣٢).

ويمكن القول بأنه إذا كان البعد الجماعى للاستبعاد الاجتماعى على نحو ما سبق ذكره كان على المستوى الأفقى، فإن هناك المستوى الرأسى، وأقصد بذلك الفصل بين أدوار الذكور والإناث داخل المجتمع، من خلال ربط الذكور بالمجال العام (الإنتاجى) Productive، والعمل على ربط الإناث بالمجال الخاص (الإنجابى) Reproductive، وبالتالى فإن هناك الكثير من عمليات استبعاد النساء من المجال الإنتاجى، والعمل على إدماجها لوقت طويل فى المجال الإنجابى،

وتنفيذ الأنشطة المنزلية، وإذا كانت هذه الأنشطة قد ساعدت الكثير من النساء على اكتساب الشعور بالقوة Power والاندماج Inclusion، فإن الاندماج فى المجال الإنجابى قد عرض النساء للاستبعاد من المجال الإنتاجى[٣٣].

وينبغى الإشارة إلى أن فهم الاستبعاد الاجتماعى على المستوى الرأسى على نحو ما سبق ذكره لا يجب النظر إليه على أنه استبعاد مطلق، وأعنى بذلك أن معظم الرجال والنساء فى الواقع قد يتعرضون لدرجات متباينة من الاندماج الاجتماعى، والاستبعاد الاجتماعى فى الوقت نفسه نظراً للجوانب المختلفة لهوياتهم، حيث تستمر حالة التأرجح بين الاندماج والاستبعاد مدى الحياة، فعلى سبيل المثال قد تحقق سيدة الأعمال الناجحة الاندماج فى عملها، ولكن بعضًا من جوانب شخصيتها مثل (الهوية الدينية أو العرقية) قد تعرضها للاستبعاد من جوانب أخرى من الحياة، فإذا كان لهذه المرأة طفل، فإنها غالباً ما تتعرض للاستبعاد من المنافسة على المناصب العليا فى مجال عملها، ولكنها سوف تحظى بالاندماج داخل جماعات أخرى عند قيامها بأدوارها فى مجال الأمومة، وفى المقابل إذا اختارت العودة إلى عملها فى أسرع وقت، تاركة ابنها لمن يعتنى به، فإنها قد تندمج مرة أخرى فى مجال عملها، فى مقابل استبعادها من قبل الجماعات الأخرى المرتبطة بأدوار الأمومة[٣٤].

وفى ضوء ماسبق يتضمن البعد الجماعى للاستبعاد الاجتماعى التباينات على المستوى الأفقى بين الأفراد والجماعات على أساس اللغة، أو العرق، أو الدين، وذلك فى مقابل التباينات على المستوى الرأسى على أساس النوع، ويقصد بذلك الذكور والإناث.

أ- ٥- البعد المكانى للاستبعاد الاجتماعى

يتضمن الاستبعاد الاجتماعى «بعداً مكانياً» Spatial Dimension ، ويقصد بذلك أنه من الممكن أن يؤثر الاستبعاد على مناطق بأكملها إذا كانت هذه المناطق تعانى بشكل متزايد من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة[٣٥]، وكذلك تدنى الأوضاع المعيشية، وسوء حالة المرافق والخدمات داخل المجتمع.

ويمكن القول إن انتماء الفرد إلى «المجتمعات المحلية المحرومة» Underprivileged Communities لا يعنى بالضرورة استبعاده اجتماعياً، فعلى سبيل المثال قد لا يتعرض جميع المعاقين –على سبيل المثال لا الحصر –للاستبعاد الاجتماعى، وإنما يحدث الاستبعاد الاجتماعى نتيجة لتركز النتائج السلبية داخل أحد المجتمعات المحلية، أو انخفاض معدلات المشاركة المجتمعية من جانب بعض الجماعات داخل تلك المجتمعات[٣٦].

وإجمالاً يمكن القول إن المجتمعات المحلية المحرومة، أو الأحياء الفقيرة تعد مؤشراً دالاً على الاستبعاد الاجتماعى، إذ تجسد بشكل كبير المشكلات العامة المرتبطة بالتقسيم الاجتماعى،

وعدم المساواة والتمييز، ونقص الفرص أمام بعض الأفراد داخل المجتمع، كما أنه لن يتسنى فهم صعوبات الأحياء والمناطق الفقيرة والتصدى لها إلا إذا نظرنا إليها فى هذا السياق الأوسع، كما أن تركز البشر الأكثر حرماناً فى المجتمعات المحلية المحرومة والأحياء الفقيرة، يضاعف من التحديات والصعوبات التى يواجهها الأفراد بالفعل، ومن ثم تعمل على تفاقم الاستبعاد الاجتماعى، وتحول بينهم وبين الاندماج الاجتماعى[٣٧].

ويتضح فى ضوء ماسبق أن البعد المكانى يشكل أحد خصائص الاستبعاد الاجتماعى حيث إن المناطق العشوائية، أو المحافظات الحدودية قد تعد مؤشراً على الاستبعاد الاجتماعى من خلال نقص الموارد والإمكانات، وتزايد حدة التمييز واللامساواة بين الأفراد، والجماعات بالمقارنة بغيرهم فى المناطق الأخرى داخل المجتمع ذاته.

أ - ٦ - الاستبعاد الاجتماعى والفقر

يشكل الفقر Poverty أبرز التداعيات السلبية Negative Outcomes الناتجة عن الاستبعاد الاجتماعى، ولذلك يُنظر إلى مفهوم الاستبعاد الاجتماعى على أنه أشمل من مفهوم الفقر، ويمكن أن نوضح الفرق بينهما من خلال الإشارة إلى عدة جوانب، وذلك بدءًا من التأكيد على أن الاستبعاد الاجتماعى يركز بشكل أساسى على «القضايا العلائقية» (الارتباطية) Relational Issues ، أى على انقطاع الروابط الاجتماعية Social Ties بين الفرد والمجتمع، ومن أمثلة ذلك الانعزال عن سوق العمل Detachment from Labour Market، وضعف مستوى المشاركة، والعزلة الاجتماعية Social Isolation ، وبالتالى فهو لا يركز على الضحايا بقدر ما يركز على العمليات التى تؤدى إلى الاستبعاد الاجتماعى من خلال التركيز على مستوى الدخل، وإمكان الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة، والتعليم والإسكان، وإن كان لا يتجاهل هذه القضايا. وتُعتبر مجالات السياسة، والاقتصاد، والإسكان من أهم مجالات الحياة الاجتماعية التى يظهر فيها الاندماج والاستبعاد الاجتماعى، وفى المقابل فإن مفهوم الفقر، كما يعرفه كل من «شوكميث» Shucksmith، و«شابمان» Chapman عبارة عن نتيجة توضح عدم القدرة على التمتع بأسلوب الحياة الذى يتمتع به الآخرون نظراً لقلة الموارد، حيث إن الفقر يركز على «القضايا التوزيعية» Distributional Issues ، أى على نقص الموارد المتاحة للأفراد والأسر المعيشية[٣٨].

كما يبرز الجانب الثانى فى الاختلاف بين الاستبعاد الاجتماعى والفقر من خلال رؤية «بيلاند» Beland ، التى تتمثل فى أن الاستبعاد الاجتماعى قائم على استعارة مكانية أفقية Horizontal Spatial Metaphor ، توضح أن الأفراد يتحركون داخل المجتمع وخارجه، بينما يعتمد الفقر على «نموذج رأسى للامساواة Vertical Model of Inequaliry» يتحرك فيه الأفراد إلى «أعلى» وإلى «أسفل» داخل البناء الطبقى، وبناء توزيع الدخل Income Distribu-

tion Structure[٣٩].

ويتمثل الجانب الثالث فى الاختلاف بين الاستبعاد الاجتماعى والفقر فى أنه يمكن اعتبار الاستبعاد الاجتماعى سمة من سمات المجتمعات وعلاقة الأفراد بالمجتمع، وفى المقابل يُنظر إلى الفقر على أنه سمة مميزة للأفراد والأسر المعيشية[٤٠].

وعلى النقيض مما سبق تظهر رؤى أخرى مناقضة تؤكد على الارتباط بين الاستبعاد الاجتماعى والفقر، فعلى سبيل المثال يشير مشروع البحث الذى أطلقه «المعهد الدولى لدراسات العمل» و«البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة» UNDP فى عام (١٩٩٣) بعنوان «أنماط الاستبعاد الاجتماعى ومسبباته» إلى أن الاستبعاد الاجتماعى سمة من سمات كل من الأفراد والمجتمعات، ففى حالة الأفراد يتمثل الاستبعاد الاجتماعى فى انخفاض مستوى الرفاهية (الحرمان الاقتصادى)، وعدم القدرة على المشاركة فى الحياة الاجتماعية (الحرمان السياسى والاجتماعى)، وفى حالة المجتمع يشير الاستبعاد الاجتماعى إلى إضعاف التماسك الاجتماعى، مما يؤدى إلى حرمان الأفراد من الحصول على السلع، والخدمات، والأنشطة والموارد المرتبطة بحقوق المواطنة[٤١].

كما يستخدم الاتحاد الأوروبى «الاستبعاد الاجتماعى» و«الفقر» باعتباره مفهوماً واحداً، مما يلغى الحاجة إلى التفرقة بين المفهومين، فعلى سبيل المثال ظهر فى بلجيكا داخل دوائر السياسة الاجتماعية مفهوم واحد شامل لوصف الفقر باعتباره «شبكة» Network من أشكال الاستبعاد الاجتماعى، وتمتد لتشمل الكثير من المجالات التى تتعلق بالوجود الفردى والجماعى Individual and Collective Existence، وتفصل الفقراء عن الآخرين المقبولين اجتماعياً، مما يخلق فجوة يصعب على الفقراء تجاوزها[٤٢].

وفى ضوء ماسبق تبدو العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعى والفقر، ويمكن القول بأنه إذا كانت هناك اختلافات بين الاستبعاد الاجتماعى والفقر على نحو ماسبق ذكره، ففى المقابل أصبح ينظر إلى الفقر على أنه أحد أشكال الاستبعاد الاجتماعى.

ب - أنماط الاستبعاد الاجتماعى ومستوياته

تتعدد أنماط الاستبعاد الاجتماعى وفقاً لرؤية الباحثين فى علم الاجتماع، فعلى سبيل المثال يشير «أنتونى جيدنز» إلى أن هناك شكلين للاستبعاد الاجتماعى فى المجتمعات الإنسانية المعاصرة، الأول يتمثل فى استبعاد أولئك «القابعين فى القاع» والمعزولين عن التيار الرئيسى للفرص التى يتيحها المجتمع، وهو ما يمكن أن نطلق عليه «الاستبعاد اللاإرادى»، أما الشكل الثانى فهو – عند القمة – الاستبعاد الإرادى، أو ما يطلق عليه «ثورة جماعات الصفوة»، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة، ويختار أعضاؤها العيش بمعزل عن المجتمع[٤٣].

وبالإضافة إلى ما سبق يوجد تمييز آخر طرح من خلال «أماريتا سن» Amartya Sen بين

الاستبعاد الفعال (النشط) Active Exclusion، والاستبعاد السلبى Passive Exclusion، ويشير «سن» إلى أن «الاستبعاد الفعال» يكون نتيجة لسياسات تتعمد إقصاء بعض الأفراد أو الجماعات من الحصول على الفرص والموارد المتاحة داخل المجتمع، وذلك فى مقابل «الاستبعاد السلبى» عندما لا يكون هناك محاولات واضحة للإقصاء، وإنما يكون الحرمان نتيجة غير مقصودة للعمليات الاجتماعية Social Processes ، وقرارات السياسة Policy Decisions، ويحدث ذلك على سبيل المثال عندما تؤدى برامج التكيف الهيكلى إلى ارتفاع معدلات البطالة فى بعض قطاعات المجتمع(٤٤).

ومما هو جدير بالذكر أن للاستبعاد الاجتماعى عدة مستويات، فهناك على سبيل المثال «الاستبعاد البديل»؛ حيث يبحث الفاعلون عن أنماط وأساليب حياتية بديلة خارج التيار الرئيسى للمجتمع، و«الاستبعاد الأولى»؛ والذى يمكن أن يكون بسيطاً نسبياً لأن الأفراد لا يزالون قادرين على المشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، و«الاستبعاد المتوسط»؛ من خلال استبعاد الفاعلين من بعض الأشكال المؤسسية والترتيبات الاجتماعية كالاستبعاد على أساس النوع، و«الاستبعاد المتقدم»؛ حيث يكون الفاعلون خارج نطاق الكثير من نشاطات المجتمع ومؤسساته المختلفة، وأخيراً «الاستبعاد الشديد»؛ حيث يعيش الفاعلون بدرجة كبيرة فى عالمهم الخاص، ومعزولين عن النظم الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، وعن كل أشكال الاندماج الاجتماعى، بل ويعد استبعادًا شاملاً وانفصالاً دائمًا عن المجتمع(٤٥)، وهكذا قد تشكل الجماعات التى تشعر بأنها مستبعدة خطراً يهدد بتقويض وحدة الدولة(٤٦).

ويتبين فى ضوء ماسبق أن هناك عدة مستويات للاستبعاد الاجتماعى؛ وذلك بدءًا من الاستبعاد الأولى، ومروراً بالاستبعاد المتوسط والمتقدم، وانتهاءً بالاستبعاد الشديد، حيث إن الاختلاف يكون فى درجة الاستبعاد ومداه داخل المجتمع.

جـ- الاستبعاد الاجتماعى؛ دراسة فى العوامل

إن دراسة عوامل الاستبعاد الاجتماعى معقدة ومتباينة، ولذلك يمكن اللجوء إلى ثلاثة نماذج تتعلق بتحليل تلك الظاهرة؛ التى طرحت من خلال «سيلفر» Silver ، وهى على النحو التالى(٤٧):

جـ- ١ - التضامن Solidarity؛ إذ يرى هذا النموذج أن الاستبعاد الاجتماعى يكون نتيجة للانهيار التدريجى للروابط الاجتماعية والرمزية Social and Symbolic Bonds (الاقتصادية والمؤسسية والفردية)، التى تربط بشكل طبيعى بين الفرد والمجتمع، وفى هذا النموذج يتضمن الاستبعاد تعرض الفرد لمخاطر فيما يتعلق بالتبادل الرمزى والمادى بينه وبين المجتمع، ويهدد المجتمع من خلال فقدان القيم الجماعية Collective Values، وتدمير النسيج الاجتماعى Social Fabric.

جـ- ٢ - التخصص Specialization؛ يشير هذا النموذج إلى أن الاستبعاد الاجتماعى

ينتج عن التبادلات Exchanges والسلوكيات الفردية Individual Behaviors، فمن الممكن أن يستبعد الأفراد أنفسهم بإرادتهم، أو أن يكون استبعادهم نتيجة لأنماط الاهتمامات، أو العلاقات التعاقدية بين الآخرين، أو أن يكون الاستبعاد نتيجة للتمييز Discrimination، أو الفشل فى نظام السوق، ويعتمد هذا النموذج على الربط بين الاستبعاد والتمييز.

جـ- ٣- الاحتكار Monopoly؛ يشير هذا النموذج إلى أن المجتمع يتضمن تسلسلاً هرميًا Hierarchical، وجماعات مختلفة تتحكم فى الموارد، فالأشخاص الذين ينتمون إلى مجال معين قد يسعون إلى حماية مجالهم عن طريق وضع حواجز بينهم وبين الآخرين، وكذلك وضع قيود على إمكان الوصول إليهم، وبالتالى يكون الاستبعاد نتيجة للتفاعل بين الطبقة والمكانة الاجتماعية والقوة السياسية التى تسعى إلى خدمة مصالح واهتمامات المنتمين إلى مجال معين، ويظهر هذا النموذج فى البناءات السياسية الديمقراطية حيث تكون القوة فيها للدولة، ولكن فى المقابل تعمل الدولة على تعويض المواطنين من خلال تقديم الحماية الاجتماعية Social Protection.

وإجمالاً يمكن القول إن نموذج «التضامن» ينظر إلى الاستبعاد الاجتماعى على أنه يمثل انهياراً للروابط الاجتماعية بين الفرد والمجتمع، كما يشير نموذج «التخصص» إلى أن الاستبعاد الاجتماعى يرجع إلى التمييز الذى يتعرض له أفراد المجتمع، وذلك فى مقابل نموذج «الاحتكار» الذى يوضح أن الاستبعاد الاجتماعى يرجع إلى قيام الجماعات التى تحظى بالقوة والنفوذ إلى السيطرة على الموارد داخل المجتمع.

٣- التماسك الاجتماعى فى مقابل الاستبعاد الاجتماعى؛ دراسة فى العلاقة

يعد «إميل دور كايم» Emile Durkheim أول من استخدم مفهوم التماسك الاجتماعى، وكان يعتبره «سمة تنظيمية» Ordering Feature من سمات المجتمع الإنسانى، ويعرفه على أنه الاعتماد المتبادل Interdependence بين أفراد المجتمع، والولاءات المشتركة، والتضامن الاجتماعى[٤٨].

وبالرغم من ظهور مفهوم التماسك الاجتماعى بشكل متزايد فى الدوائر السياسية، فإن معناه لا يزال غير واضح لعدم توصل الباحثين إلى اتفاق بشأن تعريف هذا المفهوم، وبالرغم من تأثر الباحثين المعاصرين بمفهومى «التضامن الآلى» و«التضامن العضوى» عند «إميل دور كايم»، فإن مفهوم التماسك الاجتماعى أصبح يُفهم على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد والمستويات، تمثل أوضاعاً مجتمعية مرغوباً فيها، ولذلك فإن هناك الكثير من المذاهب الحديثة التى أصبحت تقدم تفسيرات واضحة وربما مثالية لهذا المفهوم، فعلى سبيل المثال يشير «جوديث ماكسويل» Judith Maxwell إلى أن التماسك الاجتماعى يقصد به بناء قيم مشتركة، وتمكين الأفراد الأقل حظاً من الحصول

على الخدمات التى يحتاجون إليها وتقليص الفوارق فى الثروة والدخل، وإشعار الأفراد بشكل عام أن بينهم مشروعاً مشتركاً وأنهم يواجهون تحديات مشتركة، وينتمون إلى المجتمع نفسه»[٤٩].

كما يعرف «مجلس الاتحاد الأوروبى» التماسك الاجتماعى بأنه قدرة المجتمع الإنسانى على ضمان تحقيق الرفاهية لجميع أفراده، وتقليص الفوارق فيما بينهم، وتجنب الاستقطاب Polari-sation، ويمكن القول إن الرفاهية لا تتضمن فقط المساواة وعدم التمييز بين الأفراد فى إمكان حصولهم على حقوق الإنسان، وإنما تتضمن أيضاً ما يلى[٥٠]:

أ – الحفاظ على كرامة كل فرد، وتقدير قدراته وإسهاماته فى المجتمع، مع الاحترام الكامل لاختلاف الثقافات، والاتجاهات، والمعتقدات.

ب– حرية كل فرد فى السعى لتطوير ذاته.

جـ– حق كل فرد فى المشاركة الفعالة فى المجتمع.

ولذلك يمكن القول إن التماسك الاجتماعى أصبح قائماً على ضمان حقوق الإنسان التى تعد أساساً للمجتمع المتماسك، فالجهد الذى تبذله الدولة فى مجال السياسة الاجتماعية لا يصبح نوعاً من الإحسان، أو الرفاهية التى تستهدف الأفراد الأقل حظاً فى المجتمع، بل ضمان توفير الحقوق لأفراد المجتمع، كما أن الحصول على الحقوق يجب أن يكون قائماً على دعم المساواة فى الحقوق بين الأفراد دون تمييز، وتوفير خدمات جيدة يستطيع جميع الأفراد الحصول عليها، والانتباه بشكل خاص إلى حاجات الأفراد الأقل حظاً فى المجتمع، والعمل على صياغة سياسات مالية مستدامة وعادلة[٥١].

كما يتضمن التماسك الاجتماعى عدة أبعاد تتمثل فيما يلى: (٥٢)

أ – الاندماج فى مقابل الاستبعاد.

ب – المساواة فى مقابل اللامساواة والتمييز.

جـ– المشاركة فى مقابل السلبية.

د– الشرعية Legitimacy فى المجال السياسى – التى يقصد بها مدى نجاح التنظيمات السياسية مثل الأحزاب السياسة، والبرلمان فى تمثيل الأفراد – فى مقابل عدم الشرعية Illegitimacy.

وإذا ما حاولنا أن نتعرف على آليات التماسك الاجتماعى فإنه يمكن القول: إن النمو الاقتصادى يجعل تحقيق التماسك الاجتماعى أكثر سهولة، ومن ثم فإنه ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها أبرز الوسائل لتحقيق أهداف التنمية البشرية من خلال القضاء على الفقر، ولذلك يمكن القول إن تحقيق التماسك الاجتماعى يعتمد على الربط بين السياسة الاقتصادية

والسياسة الاجتماعية[٥٣].

وبالإضافة إلى ما سبق فإن تشجيع مشاركة المجتمع المدنى تعد من أبرز الآليات التى يمكن أن تسهم فى دعم التماسك الاجتماعى من خلال مشاركة أفراد المجتمع، وبالرغم من أن الكثير من الأفراد لا يميلون إلى المشاركة فى النشاط الجماعى، فإن الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، والتنظيمات التطوعية لا تزال تجمع الكثير من الأفراد فى شبكات اجتماعية Social Net-works، حيث تقوم بدور هام فى بناء التماسك الاجتماعى من خلال تشجيع الأفراد على القيام بأنشطة تطوعية واجتماعية مفيدة. ولذلك ينبغى أن تسعى الدولة إلى خلق بيئة ملائمة لتشجيع هذه الأنشطة من خلال إدراك أهمية تنظيمات المجتمع المدنى ودعمها لمساعدتها فى القيام بدور أكثر فاعلية فى تقوية التماسك الاجتماعى، حيث تمثل تلك التنظيمات أحد شركاء التنمية من خلال البرامج التى ترعاها الدولة لدعم التماسك الاجتماعى[٥٤].

وعلى ضوء ما سبق نطرح تساؤلاً رئيساً مؤداه ما العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعى والتماسك الاجتماعى؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تظهر من خلال الإشارة إلى الأهمية والسياق، وفيما يتعلق بالأهمية فإن تراث العلم الاجتماعى يشير إلى أن التماسك الاجتماعى عملية Pro-cess تستهدف تقليص اللامساواة وحماية الأفراد من الاستبعاد الاجتماعى؛(٥٥) حيث ينظر إلى المجتمع الذى يحظى بالتماسك الاجتماعى على أنه مجتمع يعمل على تقييد الاستبعاد الاجتماعى من خلال السياسات والبرامج التنموية التى تسهم فى دعم حقوق الإنسان.

أما عن السياق البنائى الذى يبرز العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعى والتماسك الاجتماعى فإنما يتجسد فى أن سياسات السوق قد تؤدى إلى عدم المساواة فى الثروة والمكانة الاجتماعية، كما قد تتزايد أشكال عدم المساواة فى الكثير من المجتمعات الإنسانية، ويمكن التغاضى عن هذه الفوارق ما دام الأفراد يشعرون أن لديهم فرصًا متكافئة لتحسين أوضاعهم، إلا أنه إذا ازدادت هذه الفوارق بشكل مبالغ فيه، وإذا شعر الأفراد الأقل حظاً بأنه ليس هناك من الفرص المتاحة التى يمكن أن تسهم فى تحسين أوضاعهم، ومواجهة أوضاع الفقر والاستبعاد الاجتماعى، وأن المجتمع غير قادر على دعمهم، فإنه يمكن القول: إن تلك الفوارق الاقتصادية والاجتماعية سوف تبدأ فى تعريض التماسك الاجتماعى لخطر حقيقى[٥٦]، وإجمالاً يمكن القول بأنه إذا كان التماسك الاجتماعى يقوم على المساواة وعدم التمييز فى توزيع كل المخرجات الاجتماعية Social Out-comes فيما بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع ومنها على سبيل المثال التعليم والصحة، وخدمات الإسكان، والضمان الاجتماعى، فإن الفشل فى توزيع تلك المخرجات على نحو عادل قد يعرض بعض الأفراد والجماعات للاستبعاد الاجتماعى، الذى يعد بدوره تهديداً رئيساً للتماسك الاجتماعى للمجتمع[٥٧].

وفى ضوء العرض السابق يمكن صياغة مجموعة من القضايا النظرية وذلك على النحو التالى:

١ – تعد حقوق المواطنة من أبرز الحقوق التى يجب أن يتمتع بها الأفراد داخل المجتمع.
٢ – يعد انتهاك حقوق المواطنة أحد أشكال الاستبعاد الاجتماعى.
٣ – قد تتباين مظاهر انتهاك حقوق المواطنة تبعاً لأنماط تلك الحقوق.
٤ – إن ضمان حقوق المواطنة يضمن تحقيق التماسك الاجتماعى.

رابعاً: الإجراءات المنهجية

١- مجتمع البحث

تَمَثَّل مجتمع البحث فى دراسة عينة من أبناء قرى النوبة والتى تبلغ (٣٨) قرية وبندراً، التى تقع فى نطاق محافظة أسوان. وتاريخياً تعرض النوبيون لترك أراضيهم منذ أوائل القرن العشرين بسبب بناء خزان أسوان عام (١٩٠٢)؛ حيث ارتفع معه منسوب المياه خلف الخزان ليغرق عشر قرى نوبية، وتحمل أهالى هذه القرى آثار بناء الخزان، وقاموا بالنزوح طواعيةً حيث انتقلوا إلى قرى أخرى فى البر الغربى وإلى مختلف محافظات الجمهورية، وبعد ذلك حدثت التعلية الأولى للخزان عام (١٩١٢)، وارتفع منسوب المياه وأغرق ثمانى قرى أخرى، وبعد ذلك جاءت التعلية الثانية للخزان عام (١٩٣٣) وأغرقت معها عشر قرى أخرى، وفى الخمسينيات من القرن العشرين بدأت الإجراءات العملية لإقامة السد العالى، وتهجير أهالى النوبة خلف السد عام (١٩٦٣) إلى هضبة كوم أمبو شمال مدينة أسوان[٥٨].

ولقد كانت النوبة القديمة تضم ثلاثة فروع، ففى الشمال كان يقيم «الكنوز» ويقيمون حالياً فى قرى البر الغربى وما زالوا محتفظين بالطابع النوبى فى العادات والتقاليد وشكل البيوت القديمة، وفى الوسط كان يقيم «عرب العليقات» الذين ينحدرون من أصول عربية، وفى الجنوب يسكن «الفاديجا» ويقيم أغلبهم حالياً فى مركز ومدينة نصر النوبة، وتعد من المدن الكبرى التى أنشئت بعد بناء السد العالى لتهجير أهالى النوبة القديمة، وتقع شرق مدينة كوم أمبو ويعمل أهلها بالزراعة[٥٩].

٢- طرق وأدوات جمع البيانات

تحتاج الإجابة عن تساؤلات البحث إلى اتباع مجموعة إجراءات وأدوات منهجية، تتمثل فى منهج إعادة التحليل للدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة، وكذلك التقارير والإحصاءات المحلية التى يمكن الاستفادة منها فى دراسة وتحليل حقوق المواطنة ومظاهر الاستبعاد الاجتماعى، كما اعتمد البحث على طريقة «المسح الاجتماعى بالعينة» من خلال تطبيق «استمارة الاستبيان»(*) باعتبارها أداة لجمع المعلومات والبيانات الكمية من خلال عينة من سكان القرى النوبية، حيث تضمنت استمارة الاستبيان مؤشرات لقياس حقوق المواطنة وذلك بدءًا من الحقوق الاجتماعية

(*) انظر الملاحق.

والاقتصادية من خلال التركيز على الحق فى التعليم، والصحة، والعمل والإسكان، ومدى توافر المرافق والخدمات العامة، ومروراً بإلقاء الضوء على الحقوق السياسية والمدنية، وانتهاءً بالحقوق الثقافية التى يتمتع بها أبناء النوبة، وبالإضافة إلى ماسبق أمكن التعرف على الاستبعاد الاجتماعى من خلال عدة مؤشرات تمثلت فى الحرمان من حقوق المواطنة التى تضمنت مجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية، وكذلك الثقافية.

٣- التأكد من دقة البيانات

اعتمد الباحث على قياس صدق استمارة الاستبيان عن طريق عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين فى علم الاجتماع، بالإضافة إلى القيام بعمليات المراجعة الميدانية والمكتبية لاستمارات الاستبيان للتأكد من قيام المبحوثين بالإجابة عن جميع الأسئلة.

٤ - عينة البحث بين النوع والحجم

بلغ حجم عينة البحث (٣٠٠) مفردة، من خلال التطبيق على عينة «عمدية» من قرى النوبة بلغت (١٥) قرية وهى (الشلال، جبل تفوق، هيسا، عزبة العسكر، جزيرة سهيل، نجع المحطة، الكرور، ميستود، المورتود، جزيرة عواض، المنشية، تنقار، جزيرة أسوان، غرب أسوان، الجزيرة).

كما اعتمد البحث على تطبيق الاستمارة على (٢٠) مفردة داخل كل قرية وذلك خلال الفترة من يناير ٢٠١٦ وحتى منتصف فبراير ٢٠١٦، مع الأخذ فى الاعتبار أن يكون هناك تمثيل للذكور والإناث، وكذلك فئات عمرية مختلفة، وسوف يتضح ذلك أكثر من خلال عرض الخصائص العامة لعينة البحث.

٥ - الخصائص العامة لعينة البحث(*)

أ - النوع

اهتمت الدراسة بأن تشتمل عينة البحث على الذكور والإناث ، حيث بلغت نسبة الذكور ٦٦,٧٪، فى مقابل ٣٣,٣٪ من الإناث. (انظر جدول ١).

ب- العمر

تشير بيانات الدراسة إلى أن الفئة العمرية من (٥٠ – ٥٩) بلغت نسبتها ٢٩,٧٪ من إجمالى عينة البحث، ويلى ذلك الفئة العمرية من (٤٠ – ٤٩) التى بلغت نسبتها ٢١,٧٪، وجاء فى المرتبة الثالثة (٦٠ فأكثر) بنسبة ١٨٪، وهناك ١٦,٣٪ فى الفئة العمرية من (٣٠ – ٣٩)، فى مقابل ١١٪ فى الفئة العمرية من (٢٠ – ٢٩)، وجاء فى المرتبة الأخيرة المبحوثون الأقل من ٢٠ سنة بنسبة ٣,٣٪. (انظر جدول ٢).

(*) وضعت جميع جداول الدراسة فى الملاحق.

جـ- المستوى التعليمى:

تشير بيانات الدراسة إلى أن ٣٤٪ من إجمالى عينة البحث من الحاصلين على تعليم ثانوى فنى، و١٦,٧٪ من الأميين، فى مقابل ١٥٪ من التعليم الجامعى، كما جاءت نسبة التعليم الثانوى العام ٩٪، والتعليم الإعدادى، وفوق المتوسط ٧٪ لكل منهما، ونسبة من يقرأ ويكتب ٦٪ من إجمالى عينة البحث، وبلغت نسبة الحاصلين على التعليم ما فوق الجامعى ١,٧٪. (انظر جدول ٣).

د- المهنة

تبرز بيانات الدراسة أن ٤٢,٣٪ من إجمالى عينة البحث تعمل فى القطاع الحكومى، و٦,٧٪ يعملون فى قطاع الأعمال العام، وذلك فى مقابل ١٧٪ من الإناث لا يعملون، كما بلغت نسبة المبحوثين فى الأعمال الحرة ١٣٪، وذلك فى مقابل ١٠,٣٪ يعملون فى القطاع الخاص، كما بلغت نسبة العاطلين عن العمل ٣,٣٪ ، فى مقابل ٢,٣٪ غير قادرين على العمل. (انظر جدول ٤).

هـ- الحالة الاجتماعية

بلغت نسبة المتزوجين ٧٤٪ من إجمالى عينة البحث، فى مقابل ١٤,٣٪ من غير المتزوجين. (انظر جدول ٥).

و- عدد الأبناء

تشير بيانات الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين المتزوجين الذين كان عدد أبنائهم من (١—٢) طفل بلغت نسبتهم ٣٤,٣٪، وجاء فى المرتبة الثانية من كان عدد أبنائهم من (٣—٤) أطفال بنسبة ٢٤,٧٪ ، وفى المقابل جاء فى المرتبة الأخيرة الأسر التى لديها أكثر من (٧) أطفال بنسبة ٤,٣٪ من إجمالى عينة البحث. (انظر جدول ٦).

ز- مستوى الدخل

إن نصف عينة البحث كان مستوى الدخل عندهم يتراوح ما بين ١٠٠٠ — ٣٠٠٠ جنيه، وذلك فى مقابل ٢٦,٣٪ كانت نسبة الدخل تتراوح عندهم ما بين ٥٠٠ — ١٠٠٠، كما بلغت نسبة الأفراد الذين يحصلون على دخل أقل من ٥٠٠ جنيه ١٩٪، أما عن الأفراد الذين يتقاضون شهرياً ٣٠٠٠ جنيه فأكثر فبلغت نسبتهم ١٤,٧٪ من إجمالى عينة البحث. (انظر جدول ٧).

المبحث الثانى
حقوق المواطنة بين الاستحقاق الإنسانى والاستبعاد الاجتماعى؛ قراءة فى المؤشرات الكمية

أولاً: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ نماذج مختارة

١- التعليم

يعد الحق فى التعليم من أبرز حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية التى وردت فى الإعلانات والمواثيق الدولية والقومية، فعلى سبيل المثال تشير المادة (٢٦) من «الإعلان العالمى لحقوق الإنسان» (١٩٤٨)، وكذلك المادة (١٣) من «العهد الدولى الخاص بالحقوق الاجتماعية والإقتصادية والثقافية» (١٩٦٦) إلى أن لكل شخص الحق فى التعليم، وأن يكون التعليم فى مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان ، وأن يكون إلزامياً، كما ينبغى تعميم التعليم الفنى والمهنى، بالإضافة إلى تيسير القبول للتعليم العالى للجميع دون تمييز وعلى أساس الكفاءة، كما تشير المادة (٤١) من «الميثاق العربى لحقوق الإنسان» الذى اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة فى تونس فى مايو (٢٠٠٤) إلى أن محو الأمية التزام وواجب على الدولة، ولكل شخص الحق فى التعليم، كما يجب أن تضمن الدول الأطراف وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التعليم المستمر مدى الحياة لكل المواطنين[٦٠].

كما أشار الدستور المصرى (٢٠١٤) إلى الحق فى التعليم فى المادة (١٩)، كما أكد على أهمية التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن ٤٪ من أجمالى الناتج القومى، وتتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية[٦١].

وتتجسد أهمية التعليم من خلال تصريح «مليتون فريدمان» Milton Friedman بأنه من المستحيل تأسيس مجتمع مستقر ديمقراطى دون حد أدنى من إلمام غالبية مواطنيه بالقراءة والكتابة والمعرفة، وبالتالى لا يعود النفع من تعليم الطفل على أسرته وذاته فحسب، بل أيضاً على سائر أفراد المجتمع[٦٢].

وفى ضوء ما سبق نحاول أن نتعرف على ملامح هذا الحق من خلال بيانات الدراسة الميدانية، ولذلك سوف نلقى الضوء على عدة محاور بدءًا من وجود المدارس والجامعات داخل القرى النوبية، مروراً بالتعرف على مستوى التعليم ونوعيته، وانتهاءً بتقييم المبحوثين للمستوى التعليمى، وذلك على النحو التالى:

أ- وجود المدارس والجامعات

تشير البيانات الواردة فى جدول (٨) إلى أن ٩٠,٧٪ من إجمالى عينة البحث أشارت إلى وجود مدارس داخل القرى، فى مقابل نسبة ضئيلة بلغت ٩,٣٪ أشارت إلى عدم وجود مدارس داخل القرى التى يعيشون فيها. كما أشار ٨٢,٢٪ من إجمالى عينة البحث إلى أن أقرب مسافة بين المدرسة والقرية التى يعيش فيها المبحوث كانت ما يقرب من كيلو متر. (انظر جدول ٩).

وفى المقابل تشير بيانات جدول (١٠) إلى أن ٨٦,٣٪ أشارت إلى عدم وجود جامعة قريبة من القرى التى يعيش فيها المبحوث، كما أوضح ٨٢,٦٪ من إجمالى عينة البحث أن المسافة بين القرية وأقرب جامعة تتعدى (٤) كيلو متر فأكثر. (انظر جدول ١١).

ب- مستوى التعليم ونوعية المدارس

احتلت المدارس الابتدائية المرتبة الأولى وبلغت نسبتها ٥١٪ ، كما أشار ٣٩٪ من إجمالى عينة البحث إلى وجود المدارس الإعدادية، بالإضافة إلى وجود التعليم الثانوى التجارى، والعام والفنى وذلك بنسبة ٤,٣٪ ، و٣٪ ، و ٢,٦٪ على التوالى. (انظر جدول ١٢).

كما أبرزت البيانات الميدانية تعدد وتباين نوعية المدارس التى توجد فى القرية، حيث أشار ٩١,٨٪ إلى وجود مدارس حكومية، فى مقابل المدارس الأزهرية، والتجريبية، والخاصة، وذلك بنسب ٣,٨٪، ٣,١٪، ١,٤٪ على التوالى. (انظر جدول ١٣).

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن هناك أربع قنوات للتعليم فى المجتمع المصرى ونقصد بذلك التعليم الحكومى، والخاص، والأجنبى، والأزهرى، وتعمل تلك الأنماط من التعليم على تعميق الانقسام الاجتماعى والطبقى، وخلق مجتمع غير متجانس فكرياً، وثقافياً، وبالتالى عدم وجود لغة مشتركة للحوار داخل المجتمع[٦٣].

جـ- تقييم المستوى التعليمى

أشارت نسبة ٤٤,٨٪ إلى أن مستوى التعليم بالمدارس «متوسط». (انظر جدول ١٤) ويمكن أن يُفسر ذلك المستوى فى إطار ضعف الإنفاق على التعليم داخل المجتمع المصرى. فعلى سبيل المثال إن الإنفاق العام على التعليم فى المجتمع بعد ثورة ٢٥ يناير قد حدثت فيه تغييرات محدودة، فقد خصص للإنفاق العام على التعليم ٥١,٨ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ ،وشكل ذلك الإنفاق نحو ٣,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى، فى مقابل ٤٧ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٠ / ٢٠١١ بنسبة ٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، كما ارتفع حجم الإنفاق فى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ليبلغ نحو ٦٤ مليار جنيه بنسبة ٣,٦٪ من الناتج المحلى، وفى عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ارتفع حجم الإنفاق ليبلغ ٨١,٣ مليار جنيه بنسبة ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى[٦٤]، وفى عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ بلغ حجم الإنفاق ٩٤,٤ مليار

جنيه بنسبة ٤,٥ من الناتج المحلى الإجمالى[٦٥]. ويمكن القول بإن نسبة الإنفاق على التعليم متدنية إذا ما قورنت بالدول الأخرى، ومنها على سبيل المثال «تونس» و«المغرب» حيث تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالى الناتج المحلى١٧,٤٪، ٥,٩٪ فى الدولتين على التوالى[٦٦].

وتبرز أهمية الإنفاق على التعليم من خلال الإشارة إلى أن القوى التى تدفع فى اتجاه العدالة فى توزيع الثروة تتمثل فى زيادة الاستثمارات فى مجالات التعليم والتدريب، وتنمية رأس المال البشرى ، وتكريس استخدام المعرفة، حيث إن ذلك يشكل إحدى الدعامات الرئيسية لزيادة الإنتاج، ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل حدة التفاوت سواء على مستوى الدولة الواحدة، أو فيما بين الدول[٦٧].

وهكذا يترتب على ضعف الإنفاق على التعليم عدة مشكلات من بينها ارتفاع معدلات الأمية، حيث بلغت نسبتها ٣٣,٦٪ ، كما تبلغ نسبة الأمية بين النساء فى محافظات الصعيد مايقرب من ٤٥٪ فى مقابل ٢٧٪ بين الذكور، وتعد نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمتوسط معدل الأمية فى دول التنمية البشرية المتوسطة – وعددها (٤٢) دولة وتعتبر مصر واحدة منها — الذى بلغ ١٩,٣٪. ونستطيع أيضاً أن نلمس ارتفاع معدل الأمية فى مصر بالمقارنة بدول أفريقية مثل «الجابون» التى سجلت نسبة أمية ١٣٪، و«ناميبيا» ١١,٨٪ ، وتشير النسب السابقة إلى أن جمهورية مصر العربية هى الأعلى حول العالم فى معدل الأمية مما يقتضى رفع الإنفاق على التعليم لتقليل الفجوة فى أعداد المتعلمين، وكذلك ضمان جودة الخدمات التعليمية المقدمة لأفراد المجتمع، وتشير البيانات الصادرة عن المنتدى الاقتصادى العالمى حول الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٤ بأن جمهورية مصر العربية تحتل المركز (١١٦) بين (١٤٢) دولة على مستوى العالم من حيث إلمام النساء بالقراءة والكتابة، والمركز (١١٥) فى التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائى، والمركز (٨٠) فى التحاق الفتيات بالتعليم الثانوى. وتدلل هذه البيانات على سوء وضع المرأة التعليمى فى محافظات الصعيد، حيث يمكن إرجاع نسبة الأمية، وارتفاع معدلات التسرب لدى الإناث إلى عدة عوامل من أبرزها انخفاض المستوى الاقتصادى للأسر فى هذه المحافظات، وسيادة النسق القيمى الذى يدعو لتفضيل الذكور عن الإناث، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الزواج المبكر للفتيات فى هذه المحافظات[٦٨].

كما تشكل الدروس الخصوصية إحدى مشكلات النظام التعليمى فى المجتمع المصرى، وبالرغم من قيام وزارة التربية والتعليم فى عام (١٩٩٨) بحظر تلك الدروس، فإنها لا تزال الأكثر شيوعاً فى جميع مراحل التعليم المختلفة. ولقد كشفت دراسة صادرة عن «مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» حول الدروس الخصوصية وتأثيرها فى المجتمع بأن تلك الدروس تستنزف نحو ما يقرب من (٢٢) مليار جنيه من دخل الأسرة المصرية سنوياً[٦٩]. وإجمالاً يمكن القول إن الآراء المرتبطة بالاستبعاد الاجتماعى أنه محصلة تعليم سيء ومهارات متدنية[٧٠].

٢ـ الصحة

يعد الحق فى الصحة أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية داخل دستور (٢٠١٤)، حيث أشارت المادة (١٨) إلى «التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى على الخدمات والرعاية الصحية لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومى الإجمالى، وتتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية»[٧١]. وللتعرف على ملامح هذا الحق داخل القرى يمكن أن نوضح عدة قضايا، ومن أبرزها نوعية الخدمات الصحية، ومدى تلبية تلك الخدمات لاحتياجات المواطنين، والرقابة الصحية على الطعام، ومياه الشرب، وشبكات الصرف الصحى، وسوف نتناول تلك القضايا بشئ من التفصيل وذلك على النحو التالى:

أـ نوعية الخدمات الصحية

تشير البيانات الواردة فى جدول (١٥) إلى أن ٧٩٪ من إجمالى عينة البحث أشارت إلى وجود خدمات صحية داخل القرى التى يعيشون بداخلها، حيث تتنوع تلك الخدمات وتتمثل فى المراكز الصحية (المستوصفات) بنسبة ٧٥,٤٪، كما أشار ٩,٨٪ إلى وجود مستشفيات حكومية، وذلك فى مقابل العيادات الخاصة بنسبة ٨,٨٪ ، وعيادات التأمين الصحى ٣,٥٪، وفى المقابل أشار ٢,٥٪ إلى وجود المستشفيات الخاصة، (انظر جدول ١٦).

بـ الخدمات الصحية وتلبية احتياجات المواطنين

أشارت ٦٤٪ من إجمالى عينة البحث إلى تناسب الخدمات الصحية مع المستوى الاقتصادى لأبناء القرى، إلا أنه فى المقابل أشار ٣٦٪ إلى أنها غير مناسبة. (انظر جدول ١٧).

أما فيما يتعلق بمدى تلبية الخدمات الصحية لاحتياجات المرضى، فلقد أشار ٣٨,٣٪ إلى أن الخدمات الصحية تكفى أبناء القرى، وذلك فى مقابل ٣٥,٧٪ أشاروا إلى عدم كفاية تلك الخدمات ، بالإضافة إلى نسبة ٢٦٪ من إجمالى عينة البحث أوضحت أن تلك الخدمات الصحية قد تلبى احتياجات المواطنين إلى حد ما. (انظر جدول ١٨)

وللتعرف على مظاهر ضعف الخدمات الصحية داخل القرى تبين أن نسبة ١٩,٥٪ أشارت إلى نقص فى أعداد الأطباء المتخصصين، وكذلك أشارت نسبة ١٦,٨٪ إلى نقص عدد المستشفيات، وأوضحت ١٦٪ نقص الأجهزة والمعدات الطبية، كما أشارت ١٢,١٪ إلى عدم وجود مستشفيات متخصصة، بالإضافة إلى نقص الأدوية ١٠,٦٪، وعدم وجود هيئة تمريض جيدة، وتردى الخدمات والنظافة داخل المراكز الصحية، وكذلك عدم توافر خدمات الإسعاف وذلك بنسبة ٨,٦٪، ٨,٥٪، ٧,٨٪ على التوالى. (انظر جدول ١٩).

وإذا ما حاولنا أن نتعرف على عوامل ضعف الخدمات الصحية فيمكن أن نفسر ذلك فى إطار حجم الإنفاق على الصحة، حيث يشكل الإنفاق على الصحة أهمية كبيرة من أجل ضمان

الرعاية الصحية للفقراء، والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى ممن لا يستطيعون الإنفاق على الرعاية الصحية لهم ولأسرهم من دخلهم المحدود. ويمكن القول بأن مشروع الموازنة الجديد ٢٠١٢/ ٢٠١٣ لم يدخل تعديلات جذرية فيما يتعلق بالإنفاق العام على الصحة؛ فعلى سبيل المثال بلغ الإنفاق على الصحة فى ٢٠١٠/ ٢٠١١ نحو ٢٠,٣ مليار جنيه، وفى عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ بلغ نحو ٢٣,٨ مليار جنيه بما يعادل نحو ١,٥٪ من إجمالى الإنفاق العام، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الصحة فى الموازنة العامة للدولة فى العام المالى ٢٠١٢/ ٢٠١٣ لتصبح ٢٧,٤ مليار جنيه[٧٢]، وبلغت فى ٢٠١٣/ ٢٠١٤ ما يقرب من ٣٣,٥ مليار جنيه، وفى عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ أصبحت ٤٣,٤ مليار جنيه[٧٣].

وتشير البيانات السابقة إلى أن نسبة الإنفاق العام على الصحة من إجمالى الناتج المحلى فى الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ قد بلغت ١,٥٪ وهو المستوى المنخفض نفسه فى الميزانيات السابقة للثورة، وهذا يعنى ثبات تلك النسبة عند مستوياتها غير المقبولة مقارنة بمثيلاتها فى الدول الأخرى المتقدمة والنامية، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالى الناتج المحلى عام (٢٠٠٩) نحو ٥٪ فى «الجزائر»، و٤,١٪ فى «أنجولا»، و٣,٩٪ فى «رواندا»، و٥,١٪ فى «تركيا»، و١١٪ فى «كوبا»[٧٤].

جـ- الرقابة الصحية على الطعام

تشير المادة (٧٩) من دستور ٢٠١٤ إلى أن لكل مواطن الحق فى غذاء صحى، وتبرز تلك المادة دور الدولة والتزامها بضمان هذا الحق من خلال دعم الرقابة على الغذاء عن طريق تنظيمات رقابية تضمن تنفيذ هذا الحق، وبالرغم مما سبق تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن ٩٢,٧٪ من إجمالى عينة البحث أوضحت أنه لا توجد رقابة صحية من جانب المحافظة على الأغذية التى تتداول داخل المحلات. (انظر جدول ٢٠).

د- مياه الشرب

إن حق المواطن فى الحصول على ماء نظيف برز فى دستور (٢٠١٤) فى المادة (٧٩)، وبالرجوع إلى بيانات الدراسة الميدانية أشار ٧٧,٧٪ إلى توافر مياه شرب نظيفة فى مقابل ١٧,٧٪ من إجمالى عينة البحث أشارت إلى أن تلك المياه ليست متاحة فى المناطق كافة (انظر جدول ٢١). وبسؤال المبحوثين عن حالة مياه الشرب أشار ٥٢,١٪ إلى أنها متوسطة، وذلك فى مقابل ٤٥,٢٪ أشارت إلى أنها جيدة (انظر جدول ٢٢)، وللتعرف على مبررات عدم توافر مياه شرب نظيفة أشار ٥٥,٩٪ من إجمالى عينة البحث إلى ضعف كفاءة محطات تنقية المياه، وعدم وجود محطات للتنقية فى بعض القرى، وذلك بنسبة ٢٨,٣٪ ، كما أشار ١٥,٨٪ إلى عدم وجود خطوط رئيسية لإمداد المياه داخل المنازل (انظر جدول ٢٣).

هـ - شبكة الصرف الصحى:

تشير البيانات الواردة فى جدول (٢٤) إلى أن ٦١,٧٪ من إجمالى عينة البحث أوضحت أنه لا توجد شبكة للصرف الصحى، ولذلك تمثلت طرق التخلص من المخلفات فى الآبار، والمصارف، وذلك بنسبة ٦٢,٦٪، ٣٧,٤٪ على التوالى (انظر جدول ٢٥).

وفى ضوء العرض السابق يمكن أن نتعرف على العلاقة بين الصحة والتعليم، حيث يبرز تراث العلم الاجتماعى تلك العلاقة من خلال الارتباط بين تدهور الصحة وارتفاع معدلات التغيب عن المدرسة ومن ثم انخفاض مستويات التحصيل الدراسى،(٧٥) كما أن تدهور الصحة قد يرتبط بالدخل المنخفض من جانب الفرد، وتدنى مستويات الإنفاق من جانب الدولة، ولذلك يمكن أن نفسر الارتباط بين الحرمان المادى – الذى انعكس على الصحة – والتحصيل الدراسى.

٣- العمل

يعد الحق فى العمل أحد أبرز حقوق الإنسان وذلك كما ورد فى الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وأحد العناصر الأساسية للمشاركة فى المجتمع، ويمثل إمكان الحصول على عمل، والتقدم فى هذا العمل عاملين أساسيين من عوامل مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعى (٧٦). كما أن مصطلح الاستبعاد الاجتماعى أصبح يركز فى الوقت الحاضر على مدى إمكانية وصول الأفراد إلى سوق العمل، بالإضافة إلى أهمية هذا السوق باعتباره وسيلة للتكامل وليس مجرد وسيلة سلبية للحصول على الدخل[٧٧].

وسوف يخصص هذا المحور لتناول الحق فى العمل من خلال تناول مدى توافر فرص عمل للشباب، ودور الدولة والمجتمع المدنى فى ضمان هذا الحق.

أ - الشباب والحق فى العمل

تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن ٩٦٪ من إجمالى عينة البحث قد أشارت إلى أن هناك مشكلة بطالة بين الشباب نتيجة لعدم توافر فرص عمل داخل القرى التى يعيشون فيها، حيث أثرت عملية التهجير التى تعرض لها أبناء قرى النوبة سلبياً فى فرص العمل، ولذلك أوضح ٨٩,٧٪ لجوء الشباب للبحث عن فرص عمل فى أماكن أخرى خارج القرى التى يعيشون فيها، نتيجة لعدم توافر فرص عمل بنسبة ٦٣,٣٪، كما أن فرص العمل موسمية وغير ثابتة ١٥٪، وأن فرص العمل المتاحة غير مناسبة ١١,٣٪، بالإضافة إلى تدنى مستوى الأجور ١٠,٣٪ (انظر جداول ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩).

ويتبين لنا فى ضوء ما سبق أن المجتمع المصرى يعانى من أزمة بطالة؛ حيث ارتفع معدل البطالة إلى ما يقرب من ١٢,٦٪ فى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٢، بالرغم من أن المعدل

الحقيقى قد يزيد على الضعف، ولكن لو أخذ بالرقم الرسمى فإنه يعكس أزمة بطالة ضخمة فى المجتمع المصرى[٧٨].

وإذا ما حاولنا أن نتعرف على العلاقة بين البطالة والاستبعاد الاجتماعى فإنه يمكن القول بأن الأولى ليست مرادفة للثانية، فعلى سبيل المثال إن كبار المديرين الذى قد يُستغنى عنهم فى الشركات الكبرى قد يصبحون عاطلين عن العمل، وبالرغم من ذلك فنادراً ما يتعرضون للاستبعاد الاجتماعى، وذلك لأن وظائفهم من المفترض أنها حققت لهم دخلاً يكفى لإشباع حاجاتهم على المدى القصير، ولكن فى المقابل فإن الخطر ليس فى البطالة فى حد ذاتها وإنما فى «البطالة طويلة الأمد» Long–Term Unemployment، وكذلك الشباب العاطل الذى يفتقر إلى المهارات التى يحتاج لها سوق العمل[٧٩].

كما يرى كل من «جالى» Gallie و«جاكويز» Jacobs إلى أن البطالة تشكل العامل الرئيسى للاستبعاد الاجتماعى – حيث ترتفع معدلاتها بين الشباب بالمقارنة بالفئات الأخرى داخل المجتمع – وتؤدى إلى انخفاض معدلات الدخل، وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة الذى يؤدى بدوره إلى ارتفاع معدلات الفقر، ولذلك تعتبر البطالة أحد أبرز عوامل الاستبعاد الاجتماعى؛ لأنها قد تتسبب فى الانحراف والتشرد وانتشار الأمراض العضوية والعقلية، وفى المقابل يرى «مارتن» Martin أن «التوظيف الكامل» Full Employment له دور فى اندماج الفرد داخل المجتمع، وخلق نوع من التوافق بينهما، لأنه يساعد على تحقيق التماسك الاجتماعى داخل المجتمع[٨٠].

ب- توفير فرص العمل بين الدولة والمجتمع المدنى

يشير دستور (٢٠١٤) فى المادة (١٢) إلى أن العمل حق وواجب تكفله الدولة، وبالرغم من ذلك تبرز بيانات الدراسة الميدانية أن ٩٧,٣٪ من إجمالى عينة البحث أوضحت عدم وجود مشروعات حكومية يمكن أن تسهم فى توفير فرص عمل للشباب، بالإضافة إلى أن ٩٧٪ أكدت عدم وجود برامج حكومية لتدريب الشباب (انظر جدول ٣٠، ٣١).

كما أبرزت الدراسة الميدانية الصعوبات التى تواجه الشباب فى مجال توفير فرص العمل من خلال إمكان الحصول على قرض لتنفيذ أحد المشروعات الصغيرة التى يمكن من خلالها توفير دخل ملائم يساعده على إشباع حاجاته الأساسية، حيث أشار ٩٧٪ من إجمالى عينة البحث إلى عدم إمكان الحصول على قرض بسهولة ويسر. (انظر جدول ٣٢).

وبالإضافة إلى ما سبق أشار ٩١,٧٪ إلى عدم وجود هيئات أو تنظيمات مجتمعية تقوم بالعمل على تمويل مشروعات الشباب لتوفير فرص عمل، وفى المقابل أشار ٨,٣٪ إلى وجود عدة هيئات من أبرزها الصندوق الاجتماعى للتنمية، وتنظيمات المجتمع المدنى وجمعيات رجال الأعمال والبنوك الحكومية وذلك بنسب ٤٦٪، ٣٨,٥٪، ٧,٧٪، ٧,٧٪ على التوالى. (انظر جدول ٣٣، ٣٤).

٤- الإسكان والمرافق العامة

يعد الإسكان من أهم قضايا التنمية والتطور الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات الإنسانية المعاصرة، حيث إن الحصول على المسكن يعد حقاً من حقوق الإنسان، وذلك كما ورد فى الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وأيضاً داخل الدساتير والقوانين الوطنية، فعلى سبيل المثال تشير المادة (٧٨) من دستور (٢٠١٤) إلى أن الدولة تكفل للمواطنين الحق فى المسكن الملائم والأمن بما يحفظ الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة العشوائيات.

وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن ما يقرب من ٦٥٪ من إجمالى عينة البحث أكدت وجود أزمة سكن داخل القرى التى يعيشون فيها، وتمثلت ملامح الأزمة فى عدم بناء الدولة مساكن للمواطنين ٤١,٣٪، وارتفاع أسعار المساكن ٢٨,٥٪، وعدم وجود مساكن ملائمة ١٩,٨٪، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الإيجارات وذلك بنسبة ١٠,٥٪. (انظر جدول ٣٥، ٣٦).

ولقد أوضحت الأمم المتحدة أن الصعوبات والمشكلات الاقتصادية التى تمر بها الدول النامية منذ عدة عقود قد أثرت بشكلٍ سلبى فى هذا الحق، حيث شهدت الاستثمارات المخصصة لإسكان الفقراء تدهوراً واضحاً، كما زاد الإصلاح الهيكلى، واتباع سياسات الإصلاح الاقتصادى، والخصخصة من صعوبة تلبية الحكومات لهذه الحاجة الأساسية، حيث قل الدعم الحكومى المخصص لبناء مساكن لذوى الدخول المنخفضة، كما ارتفعت أسعار أجور المساكن[٨١].

فعلى سبيل المثال تعد الميزانية المخصصة لقطاع الإسكان داخل المجتمع المصرى محدودة، إذ إن متوسطها خلال الأعوام الخمسة الماضية (٢٠١٠/ ٢٠١٤) بلغ ١٪ من الموازنة العامة، كما أنه بالرغم من زيادة قيمة الإنفاق من ٤٣,٣ مليار جنية عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إلى ٤٩,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، فإن نسبة الإنفاق من إجمالى الموازنة العامة انخفض من ١٣,١٪ عام ٢٠٠٩/ ٢٠٩١٠ إلى ٧,٦٪ عام ٢٠١٢/٢٠١٣، [٨٢] كما انخفض حجم الإنفاق فى ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ليبلغ ٢١,٩ مليار جنيه وهو ما يشكل ٢,٧٪ من الإنفاق الحكومى[٨٣]. وبالرغم من تدنى الإنفاق فإنه لا ينبغى إغفال مبادرة الحكومة فى عهد «الرئيس السيسى» لبناء مليون وحدة سكنية لمحدودى الدخل.

أما عن المرافق العامة المتاحة داخل القرى التى أجريت بها الدراسة الميدانية، فسوف نتناول خدمات المواصلات، والطرق والإنارة وذلك على النحو التالى:

أ- المواصلات

أكدت ٨٠٪ من إجمالى عينة البحث على وجود وسائل لنقل الأفراد، وفى المقابل أبرز أكثر من نصف عينة البحث أن تلك الوسائل غير متوافرة على مدار اليوم. (انظر جدول ٣٧، ٣٨).

كما تباينت نوعية وسائل النقل المتاحة داخل القرى، حيث أشار ٢٨,٩٪ إلى وجود الميكروباص، وسيارات الأجرة ٢٧,٨٪، بالإضافة إلى التوك توك ١٦,٢٪ ، وكذلك استخدام الدواب (الكارو) وذلك بنسبة ١٢,٩٪ ، والاعتماد على معديات للنقل النهرى ١٢,٣٪ (انظر جدول ٣٩).

كما أشار ٦٣,٧٪ من إجمالى عينة البحث إلى أن أسعار وسائل النقل تعد مناسبة، وأوضح ٩٥,٣٪ أن القطاع الخاص يعمل على توفير وسائل النقل، ويبرز ذلك عدم اهتمام الدولة بدعم تلك الوسائل، وهذا ما أكدته أكثر من ثلث العينة عندما أشارت إلى أنه لا توجد رقابة من جانب الدولة على وسائل النقل. (انظر جداول ٤٠، ٤١، ٤٢).

ب- الطرق والإنارة

أكدت ٣٧٪ من إجمالى عينة البحث على وجود طرق مرصوفة، كما أبرز ٥٦٪ إلى وجود خدمات إنارة بشوارع القرى، وفى المقابل أشار ٤٢,٧٪ أن تلك الخدمات ليست متاحة فى كل المناطق. (انظر جدول ٤٣، ٤٤).

ثانياً: الحقوق السياسية والمدنية

يتضمن هذا المحور عدة قضايا أساسية تدخل ضمن نطاق الحقوق السياسية والمدنية وتتمثل فى المشاركة السياسية، والتمثيل البرلمانى، وحرية الرأى والتعبير، وكذلك العضوية فى تنظيمات المجتمع المدنى، وسوف نتناول تلك الحقوق على النحو التالى:

١- المشاركة السياسية

تشير المادة (٨٧) من دستور (٢٠١٤) إلى أن مشاركة المواطن فى الحياة العامة واجب وطنى، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأى فى الاستفتاء، وتبرز البيانات الميدانية أن ٩٤,٧٪ من إجمالى عينة البحث أكدت أن لها الحق فى المشاركة فى التصويت فى الانتخابات، كما أشار ٩٠,٧٪ من إجمالى عينة البحث إلى ممارستها لهذا الحق. (انظر جدول ٤٥، ٤٦).

وبحساب مقياس دلالة العلاقات (كا^{٢}) وجد أن قيمتها المحسوبة = (١,٢٩)، وقيمتها الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = (٣,٨٤) (درجة الحرية =١)، ولما كانت قيمة كا٢ المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية، تأكّد عدم وجود فارق ذى دلالة بين النوع ومدى ممارسة الحق فى التصويت.

أما عن العلاقة بين التعليم وممارسة الحق فى التصويت فإنه يمكن القول إنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا^{٢}) وجد أن قيمتها المحسوبة = (٤,٤٣)، وقيمتها الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = (٧,٨١) (درجة الحرية =٣)، ولما كانت قيمة كا٢ المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية، تأكّد عدم وجود فارق ذى دلالة بين التعليم ومدى ممارسة الحق فى التصويت.

أما عن حق الترشح فى الانتخابات البرلمانية، فلقد أشار ٨٣٪ من إجمالى عينة البحث إلى أن هذا الحق مكفول ومتاح لهم ، إلا أنه فى المقابل جاءت نسبة ٩٧,٣٪ لتشير إلى أنها لم تمارس هذا الحق من قبل . (انظر جدول ٤٧، ٤٨).

وللتعرف على العلاقة بين النوع والاتجاه للترشح لعضوية البرلمان فإنه يمكن القول إنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا٢) وجد أن قيمتها المحسوبة = (٠,٢٧٨)، وقيمتها الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = (٣,٨٤) (درجة الحرية =١)، ولما كانت قيمة كا٢ المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية، تأكّد عدم وجود فارق ذى دلالة النوع والاتجاه للترشح لعضوية البرلمان. (جدول : ٦٧). كما أنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا٢) وجد أن قيمتها المحسوبة = (٢,٦٠٨)، وقيمتها الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = (٧,٨١) (درجة الحرية =٣)، ولما كانت قيمة كا٢ المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية، تأكّد عدم وجود فارق ذى دلالة بين التعليم والاتجاه للترشح لعضوية البرلمان.

٢ـ التمثيل البرلمانى

أكد أكثر من نصف العينة على أنه لا يوجد تمثيل عادل لأبناء النوبة داخل البرلمان، وذلك بالرغم من وجود دوائر انتخابية على نحو ما أشارت إليه ٨٥٪ من إجمالى حجم العينة (انظر جدول ٤٩، ٥٠).

٣ـ حرية الرأى والتعبير

شكلت حرية الرأى والتعبير أحد حقوق الإنسان السياسية والمدنية، حيث أشار ٨٥,٣٪ إلى ممارسة هذا الحق من خلال عدة وسائل تمثلت فى المناقشات مع الأصدقاء وذلك بنسبة ٦١,٧٪، وكتابة الشكاوى إلى المسئولين ٢٠,٤٪، واستخدام شبكة الإنترنت ١١,٥٪، بالإضافة إلى الكتابة فى الصحف والمجلات وذلك بنسبة ٦,٤٪. (انظر جدول ٥١، ٥٢).

وبحساب مقياس دلالة العلاقات (كا٢) وجد أن قيمتها المحسوبة = (٢,٢٢)، وقيمتها الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = (٣,٨٤) (درجة الحرية = ١)، ولما كانت قيمة كا٢ المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية، تأكّد عدم وجود فارق ذى دلالة بين النوع ومدى التعبير عن الرأى بحرية. كما أنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا٢) وجد أن قيمتها المحسوبة = (٥,٧٦)، وقيمتها الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = (٧,٨١) (درجة الحرية =٣)، ولما كانت قيمة كا٢ المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية، تأكّد عدم وجود فارق ذى دلالة بين التعليم ومدى التعبير عن الرأى بحرية.

٤ـ العضوية فى تنظيمات المجتمع المدنى

يشير ٩١,٣٪ من إجمالى عينة البحث إلى عدم انتمائهم إلى أى حزب سياسى، (انظر جدول ٥٣)، وعند قياس دلالة العلاقات (كا٢) وجد أن قيمتها المحسوبة = (١,٣٨)، وقيمتها الجدولية

عند مستوى (٠,٠٥) = (٣,٨٤) (درجة الحرية =١)، ولما كانت قيمة كا٢ المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية، تأكّد عدم وجود فارق ذى دلالة بين النوع والانتماء لحزب سياسى.

وبحساب مقياس دلالة العلاقات (كا٢) وجد أن قيمتها المحسوبة = (١٠,٤)، وقيمتها الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = (٧,٨١) (درجة الحرية =٣)، ولما كانت قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، تأكّد عدم وجود فارق ذى دلالة بين التعليم والانتماء لحزب سياسى.

كما أبرز ٦٤٪ عدم مشاركتهم فى أنشطة الجمعيات التطوعية، وذلك فى مقابل ٣٦٪ أكدت على مشاركتها فى أنشطة الجمعيات التطوعية (انظر جدول ٥٤). وبحساب مقياس دلالة العلاقات (كا٢) وجد أن قيمتها المحسوبة = (٩,٣٨)، وقيمتها الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = (٣,٨٤) (درجة الحرية = ١)، ولما كانت قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، تأكّد وجود فارق ذى دلالة بين النوع ومدى المشاركة فى أنشطة الجمعيات التطوعية. وبحساب مقياس دلالة العلاقات (كا٢) وجد أن قيمتها المحسوبة = (٣٤,٨٣)، وقيمتها الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = (٧,٨١) (درجة الحرية =٣)، ولما كانت قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، تأكّد وجود فارق ذى دلالة بين التعليم ومدى المشاركة فى أنشطة الجمعيات التطوعية.

ثالثاً: الحقوق الثقافية

تشير المادة (٤٧) من الدستور المصرى (٢٠١٤) إلى «التزام الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة»، كما أكدت المادة (٥٠) على أن تراث مصر الحضارى والثقافى ثروة قومية وإنسانية تلتزم الدولة بالحفاظ عليه، كما تولى الدولة اهتماماً خاصاً بالحفاظ على مكونات التعددية الثقافية فى مصر.

وعلى النقيض مما سبق أبرزت بيانات الدراسة الميدانية عدم وجود مشروعات قومية للحفاظ على التراث النوبى وذلك بنسبة ٦٤,٧٪، كما يمكن أن نضيف إليها نسبة ٢٦,٦٪ من إجمالى عينة البحث التى أشارت إلى عدم معرفتها بأى مشروعات تقوم بها الدولة للحفاظ على التراث النوبى (انظر جدول ٥٥).

كما أكدت ٩٣٪ من إجمالى عينة البحث على أن التراث النوبى لا يدرس فى المناهج الدراسية بالمراحل التعليمية المختلفة، بالإضافة إلى أن ٨٤٪ من إجمالى عينة البحث أشارت إلى عدم اهتمام وسائل الإعلام بإلقاء الضوء على التراث النوبى وعناصره ومكوناته المختلفة (انظر جدول ٥٦، ٥٧).

وفى ضوء ما سبق أكد ٧١,٧٪ من إجمالى عينة البحث على رغبتهم فى تدريس الحضارة النوبية داخل المدارس وذلك لنشر الوعى بالتراث النوبى. (انظر جدول ٥٨).

رابعاً: سكان قرى النوبة بين خصوصية المشكلات والشعور بالانتماء

تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى تجاهل نواب البرلمان مشكلات سكان قرى النوبة، حيث أوضح ٥٢٪ من إجمالى عينة البحث أن نواب البرلمان لا يقومون بإيصال مشكلاتهم إلى مجلس النواب لمناقشتها ووضع الحلول الملائمة لها، بالإضافة إلى عدم استجابة الدولة لحل مشكلات سكان القرى النوبية، حيث أشار ٦٢,٣٪ إلى أن استجابة الدولة ضعيفة لحل المشكلات المجتمعية التى تواجه أبناء النوبة. (انظر جدول ٥٩، ٦٠).

وبسؤال المبحوثين عن مدى تماثل مشكلات النوبة مع مشكلات القرى الأخرى، فلقد أوضح ٤٦٪ من إجمالى عينة البحث أنها غير مماثلة لمشكلات القرى الأخرى ، ويرجع ذلك إلى عدة مبررات تمثلت فى أن الدولة لا تهتم بمشاكل قرى النوبة ٥٦,٦٪، وأن للنوبيين خصائص مجتمعية وثقافية مختلفة ١٨,١٪ ، وتفاقم حدة المشكلات داخل القرى ١١,٧٪، بالإضافة إلى النظرة المتدنية لأبناء النوبة من جانب المسئولين ٨,٩٪، كما أن جغرافية القرى تزيد من نفقات التنمية ٤,٦٪ (انظر جدول ٦١، ٦٢).

وعلى النقيض مما سبق أشار ١٨٪ إلى أن مشكلات قرى النوبة متماثلة مع غيرها من القرى فى صعيد مصر، كما أوضح ٣٦٪ تماثل تلك المشكلات إلى حد ما، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تمثلت فى أن نسبة ٤٤,٨٪ أشارت إلى أن الدولة لا تهتم بالصعيد بصفة عامة، وأن جميع المشكلات موجودة فى القرى الأخرى ٢٩,٥٪، بالإضافة إلى نقص الإمكانات بصفة عامة، ٢٥,٧٪ (انظر جدول ٦٣).

وللتعرف على الشعور بالانتماء تضمنت الاستمارة سؤالاً مفاده مدى موافقة المبحوث على الانتقال للعيش فى محافظة أخرى، حيث أشار ٨٢٪ إلى عدم الرغبة فى الانتقال للعيش فى محافظة أخرى، وكانت مبرراتهم عدم استطاعتهم العيش فى مكان آخر وارتباطهم بالأهل والأصدقاء وذلك بنسبة ٤٥,٢٪ لكل منهما، بالإضافة إلى عدم وجود فرص أفضل فى أماكن أخرى ٩,٦٪ (انظر جدول ٦٤، ٦٥).

وعلى النقيض مما سبق أشار ١٨٪ من إجمالى عينة البحث إلى رغبتهم فى الانتقال للعيش فى محافظة أخرى، وتمثلت مبرراتهم فى البحث عن فرص عمل ٤٢,٦٪، ونقص الخدمات فى القرية ٣٦,٨٪ ، وارتفاع مستوى الأجور فى المحافظة والمدن الأخرى ١٦,٢٪ ، كما أشار ٤,٤٪ إلى عدم ارتباطهم بالمكان. (انظر جدول ٦٦).

خاتمـــة

أولاً: النتائج العامة للبحث

١ – تضمن الحق فى التعليم إتاحة المدارس لغالبية المبحوثين ، بالإضافة إلى توفير خدمات التعليم الابتدائى، والإعدادى فى مقابل نقص خدمات التعليم الثانوى العام، والفنى، والتجارى، كما أكدت غالبية المبحوثين على الاعتماد على المدارس الحكومية، وفيما يتعلق بتقييم المستوى التعليمى، أشار غالبية المبحوثين إلى أنه «متوسط» ، وفى المقابل أكد غالبية المبحوثين على عدم وجود جامعة بالقرب من القرى محل الدراسة.

٢ – تضمن الحق فى الصحة ضمان تقديم الخدمات الصحية داخل قرى النوبة محل الدراسة، التى تمثلت فى وجود المراكز الصحية (المستوصفات)، فى مقابل نقص عدد المستشفيات الحكومية، وعيادات التأمين الصحى، كما برزت مظاهر ضعف الخدمات الصحية فى نقص أعداد الأطباء والمستشفيات المتخصصة. كما تجسدت ملامح انتهاك الحق فى الصحة من خلال عدم وجود رقابة صحية على الأغذية التى تتداول داخل المحلات، وكذلك التردى النسبى لمياه الشرب، وعدم وجود شبكات للصرف الصحى.

٣ – أبرزت بيانات الدراسة الميدانية انتهاك حق الشباب فى العمل نتيجة لعدم وجود فرص عمل تناسب الشباب، بالإضافة إلى عدم وجود مشروعات لتوفير فرص العمل سواء من جانب الدولة أو المجتمع المدنى، وكذلك صعوبة الحصول على القروض لإقامة مشروعات للشباب.

٤ – أوضح أكثر من ثلث المبحوثين وجود أزمة سكن داخل القرى، وتمثلت ملامحها فى عدم بناء الدولة مساكن للمواطنين بأسعار منخفضة، وكذلك ارتفاع أسعار المساكن.

٥ – شكلت الحقوق السياسية والمدنية أحد حقوق المواطنة التى ركز عليها البحث، حيث أكد غالبية المبحوثين على حق المشاركة فى التصويت وإتاحة ممارسة هذا الحق، وكذلك حق الترشح فى الانتخابات البرلمانية فى مقابل عدم ممارسة هذا الحق عملياً، بالإضافة إلى ضعف التمثيل العادل لأبناء النوبة داخل البرلمان. كما تضمنت الحقوق السياسية والمدنية حرية الرأى والتعبير من خلال المناقشات مع الأصدقاء وكذلك كتابة الشكاوى إلى المسئولين، وفى المقابل كان هناك ضعف فى نسب الانتماء إلى عضوية الأحزاب السياسية وأنشطة الجمعية التطوعية.

٦ – شكلت الحقوق الثقافية أبرز مظاهر انتهاك الحق فى المواطنة من خلال تأكيد أغلبية المبحوثين على عدم وجود مشروعات قومية للحفاظ على تراث النوبة، وإغفال تدريس التراث النوبى فى التعليم، بالإضافة إلى تجاهل وعدم اهتمام وسائل الإعلام بالتراث النوبى.

٧ – تمثلت مظاهر الاستبعاد الاجتماعى فى تجاهل نواب البرلمان لمشكلات أبناء قرى النوبة، بالإضافة إلى عدم استجابة الدولة لحل مشكلات سكان تلك القرى.

٨- أكد أكثر من نصف عينة البحث أن مشكلات النوبة لا تتماثل مع مشكلات القرى الأخرى، وذلك لأن الدولة تتجاهل مشكلات سكان قرى النوبة.

ثانياً: الدلالات النظرية لنتائج البحث

١- إن انتهاك حقوق المواطنة وبالأخص الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية، يمكن أن يفسر فى إطار الاستبعاد السلبى حيث إنه لاتوجد محاولات واضحة للإقصاء، بل إن الحرمان يعد نتيجة غير مقصودة للعمليات الاجتماعية وقرارات السياسة.

٢- إن انتهاك الحق فى التعليم من خلال تأكيد غالبية المبحوثين على عدم وجود جامعة بالقرب من القرى النوبية، يمكن أن يفسر فى ضوء خصائص الاستبعاد الاجتماعى التى تتمثل فى الحرمان من الحقوق الإنسانية، والبعد المكانى Spatial Dimension للاستبعاد الاجتماعى.

٣- إن انتهاك الحق فى العمل يمكن أن يفسر فى إطار مؤسسية الاستبعاد الاجتماعى، حيث إن الاستبعاد الاجتماعى يتضمن قصورًا فى سوق العمل، ونسق دولة الرفاهية.

٤- إن انتهاك الحقوق الثقافية لأبناء النوبة يمكن أن نجد دلالة له فى إطار البعد الجماعى للاستبعاد الاجتماعى، كما يمكن أن يفسر فى أطر الاستبعاد الشديد.

٥- إن تعدد مظاهر انتهاكات حقوق المواطنة وذلك بدءًا من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وانتهاءً بالحقوق السياسية والمدنية، تبرز أن مستويات الاستبعاد قد تضمنت الاستبعاد الأول، و«الاستبعاد المتوسط»، والاستبعاد الشديد.

٦- إن الفشل فى ضمان حقوق المواطنة لأبناء النوبة يمكن أن يسهم فى تهديد التماسك الاجتماعى للمجتمع المصرى.

ثالثاً: الدلالات التطبيقية لنتائج البحث

١- تتضمن الدلالات التطبيقية مجموعة من التوصيات يمكن أن تُؤخذ فى الاعتبار عند وضع السياسات التنموية، ومن أبرزها:

٢- ضمان توفير الخدمات التعليمية وضرورة إنشاء جامعة لتلبية احتياجات المواطنين.

٣- دعم الخدمات الصحية من خلال إنشاء مستشفيات متخصصة، ومزودة بالإمكانيات الحديثة.

٤- ضرورة توفير فرص عمل للشباب من خلال ضمان الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى.

٥- أهمية الحفاظ على الثقافة النوبية من خلال إنشاء مراكز ثقافية داخل القرى، بالإضافة إلى ضرورة تدعيم دور وسائل الأعلام فى نشر الثقافية النوبية من خلال الأعمال الدرامية، والبرامج الحوارية.

الهوامش

١– أحمد زايد، «المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظرى» فى: المؤتمر السنوى الحادى عشر بعنوان: المسئولية الاجتماعية والمواطنة، فى الفترة من (١٦ – ١٩ مايو ٢٠٠٩)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٧.

٢– المرجع السابق، ص ١٨.

٣– المرجع السابق، ص ١٩.

٤– جون هيلز، وآخرون، الاستبعاد الاجتماعى: محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهرى، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٣٤٤)، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٤ – ٢٦.

٥– المرجع السابق، ص ص ٥٧، ٧٠.

٦– على جلبى، «الاندماج الاجتماعى والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً»، فى المؤتمر السنوى بعنوان: مصر إلى أين: آفاق التحول نحو مجتمع الجودة بعد ثورة ٢٥ يناير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ١٣.

٧– عديلة كورتينا، مواطنون فى العالم: نحو نظرية للمواطنة، ترجمة: على المنوفى، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٢١، ٢٢.

٨– المرجع السابق، ص ٢٢.

٩– أندرو هيوود، النظرية السياسية: مقدمة، ترجمة: لبنى الريدى، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٤٨.

١٠– عديلة كورتينا، مرجع سابق، ص ٣٥.

١١– أحمد مجدى حجازى، «المواطنة بين الوعى الثقافى والمعايير العالمية»، مجلة الديمقراطية، السنة التاسعة، العدد (٣٥)، يوليو ٢٠٠٩، ص ١١٤.

١٢– محمد إبراهيم منصور، المواطنة فى الخطاب القومى: مقاربة أولية»، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة عشرة، العدد (٥١)، يوليو ٢٠١٣، ص ص ١٠، ١١.

١٣– عديلة كورتينا، مرجع سابق، ص ص ٥٣، ٧٧.

14– Bryon. L, Hoskins, Massimiliomo, «Measuring Active Citizenship through the Development of a Compostie Indicator», social Indicator Research, Vol (90), 2009, PP. 459, 460.

15– Ibid., PP. 461, 462.

16– Marc Jans, «Chilidren as Citiziens: Toward a Contemporary Notion of Child Participation», Childhood, Vol (11), No (27), 2004, PP. 30, 31.

١٧– على جلبى، «المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما فى حياتنا اليومية»، فى المؤتمر السنوى الحادى عشر بعنوان: المسئولية الاجتماعية والمواطنة، فى الفترة من (١٦ – ١٩ مايو ٢٠٠٩)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٣٠.

18– Peter Braham, Key Concepts in Sociology, London: Sage Publications, 2013, P. 151.

١٩– أنتونى جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد، محمد محيى الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٤٣٠.

20– Owen Hargie, et.al., «Constructions of Social Exclusion Among Young People From Interface Areas of Northern Ireland», Youth & Society, Vol (43), 2011, P 874.

21– Fenelle Porter, «Social Exclusion: what's in a Name», Development in Practice, Vol (10), No (1), Feb 2000, P. 77.

22– Owen Hargie, et. al, op. cit., P. 876.

٢٣– محمد صلاح غازى، العولمة وتأثيراتها على الفقر والتنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٦.

24– Fenella Porter, op. cit., P. 80.

٢٥– جون هيلز وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٦.

26– Regina Berger – Schmitt, «Social Cohesion as an Aspect of the Quality of Scocieties: Concept and Measurement», Eu Reporting Working Paper, No (14), Mannheim, 2000, PP 4, 5.

27– Walter Bossert, et.al., «Deprivation and Social Exclusion», Economica, Vol. (74), No (296), Nov 2007, P. 778.

28– Ibid., P. 778.

29– Ali Madanipour, et. al., «Concepts of Poverty and Social Exclusion in Europe», Local Economy, Vol (30), No 7, 2015, PP. 725 – 727.

30– Regina Berger- Schmitt, op. cit., P.5.

31– Ali madnipour, et.al., op.cit., P. 725.

32– Laura Kiepal, et.al., «Missing Persons and Social Exclusion», Canadian Journal of Sociology, Vol (37), No (2), 2012, P. 143.

33– Fenella Porter, op. cit, P. 78.

34– Ibid., P. 80.

35– Laura Kiepal, et. al, op. cit., P. 143.

36– Ibid., P. 143.
٣٧– روث لتبور، آن باور، «الاستبعاد الاجتماعى والأحياء السكنية»، فى: جون هيلز وآخرون (تحرير)، الاستبعاد الاجتماعى: محاولة للفهم، مرجع سابق، ص ٢٣٩.
38– Ali Madanipour, et. al., op. cit., P. 725.
39– Ibid., P. 727.
40– Regina Berger Schmitt, op. cit., P. 5.
41– Ibid., P. 5.
42– Ali Madanipour, et. al., op. cit. P. 727.
43– ىنوتنأ ،زنديج ،عجرم ،قباس ص 141.
44– Ann Nevile, «Amartya K. Sen and Social Exclusion», Development in Practice, Vol (17), No (2), April 2007, P. 250.
٤٥– على جلبى، «الاندماج الاجتماعى والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة (٢٥) يناير نموذجاً»، مرجع سابق، ص ص ٥٧، ٧٠.
٤٦– جون هيلز وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٣٠.
47– Owen Hargie, et. al., op. cit., P. 75.
48– Regina Berger – Schmitt, op. cit., PP. 2, 3.
49– Jan German Janmaat, «Social Cohesion as a Real – Life Phenomenon: Assessing the Explanatory Power of the Universalist and Particularist Perspectives», Social Indicator Research, Vol (100), 2011, P. 62.
50– European Committee for Social Choesion, A New Strategy for Social Cohesion, Council of Europe, march 2004, P. 4.
51– Ibid., P. 7.
52– Fernando RaJulton, et. al., «Measuring social Cohesion: An Experiment Using the Canadian National Survey of Giving, Volunteering and Participating», Social Indicators Research Vol (80), 2007, P. 463.
53– European Committee for Social cohesion, op. cit., P. 10
54– Ibid., P. 14.
55– Loris Vergolini, «Social Cohesion in Europe: How do the different Dimensions of Inequality Affect Social Cohesion?", International Journal of Comparative Sociology, Vol (52), No (3), 2011, P. 198.

56– European Committee for Social Cohesion, op. cit., P. 10.

57– Michael Toye, Social Cohesion: The Canadiam Urban Context, Canada: Library of Parliament–Political and Social Afairs Divison, October.2007, P. 4.

٥٨– عادل موسى، محيى الدين صالح، أيام النوبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٤٨.

٥٩– عبد العظيم محمود حنفى، محافظة أسوان، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٤.

٦٠– انظر المواثيق التالية: الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، العهد الدولى الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (١٩٦٦)، الميثاق العربى لحقوق الإنسان (٢٠٠٤).

٦١– دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٢) و(٢٠١٤).

٦٢– ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة: مروة شحاتة، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١١، ص ١١٨.

٦٣– محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب: دراسة فى الاقتصاد الاجتماعى، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١١، ص ١١٧.

٦٤– أحمد السيد النجار، «العدالة الاجتماعية ... متى يأتى حلم الثورة المُغيب»، الأهرام، القاهرة، ٣٠ يونيو ٢٠١٤.

٦٥– وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة ٢٠١٤ / ٢٠١٥ جمهورية مصر العربية، سبتمبر ٢٠١٤.

٦٦– منتدى البدائل العربية للدراسات، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مصر ، القاهرة: ٢٠١٤، ص ٤.

٦٧– إبراهيم نوار، «توماس بيكيتى وقوانين التفاوت بين الإيرادات الرأسمالية والنمو الاقتصادى»، آفاق سياسية، العدد (١١)، القاهرة، ٢٠٠٤.

٦٨– انظر: – عبد المجيد عبد الله، «مكاسب متواضعة: أوضاع المرأة فى الصعيد»، رؤى مصرية، السنة الثانية، العدد (٢٥) ، فبراير ٢٠٠٧، ص ص ٢١، ٢٢.

تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية (٢٠١٢)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٦٦.

٦٩– محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ١٢٦.

٧٠– فيل أجولنك وآخرون، «الاستجابة والوقاية فى دولة الرعاية البريطانية»، فى: جون هيلز وآخرين (تحرير) الاستبعاد الاجتماعى: محاولة للفهم، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

٧١– انظر دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤).

٧٢– تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٢، مرجع سابق، ص ١٠١.

٧٣– وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة ٢٠١٤ / ٢٠١٥، مرجع سابق.
٧٤– تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠١٢، مرجع سابق، ص ٦٥.
٧٥– جوسباركس، هوارد غلنرستر، «الوقاية من الاستبعاد الاجتماعى: دور النظام التعليمى»، فى: جون هيلز وآخرين (تحرير)، الاستبعاد الاجتماعى: محاولة للفهم، مرجع سابق، ص ٣١٢.
76– European Committee For Social Cohesion, op. cit., P. 10.
77– Fenella Porter, op. cit. P 77.
٧٨– تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠١٢، مرجع سابق، ص ٤٥.
٧٩– فيل أجولنك وآخرون، «الاستجابة والوقاية فى دولة الرعاية البريطانية»، فى : جون هيلز وأخرين (تحرير)، الاستبعاد الاجتماعى: محاولة للفهم، مرجع سابق، ص ٢٦٤ – ٢٦٦.
80– Owen Hargie, et. al, op. cit., P. 877.
٨١– نيفين الحسينى، «إشكاليات إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، قضايا حقوق الإنسان، الإصدار الأول، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٩٧، ص ٥٦.
٨٢– شيماء الشرقاوى، «تقييم سياسات الإسكان فى مصر»، منتدى البدائل العربى للدراسات، القاهرة، أبريل ٢٠١٤، ص ٤.
٨٣– المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، «قرار الحكومة المصرية بالرفع الجزئى لدعم المحروقات: تعميق الأزمة أم خطوة باتجاه حلها؟"، الدوحة، أغسطس ٢٠١٤، ص ٨.

الملاحق

أولاً: جداول الدراسة:

جدول (١) النوع

المتغيرات	ذكر	أنثى	المجموع
ك	٢٠٠	١٠٠	٣٠٠
٪	٦٦,٧٪	٣٣,٣٪	١٠٠٪

جدول (٢) العمر

المتغيرات	أقل من ٢٠	٢٠ – ٢٩	٣٠ – ٣٩	٤٠ – ٤٩	٥٠ – ٥٩	٦٠ سنة فأكثر	المجموع
ك	١٠	٣٣	٤٩	٦٥	٨٩	٥٤	٣٠٠
٪	٣,٣٪	١١٪	١٦,٣٪	٢١,٧٪	٢٩,٧٪	١٨٪	١٠٠٪

جدول (٣) المستوى التعليمى

المتغيرات	أمى	يقرأ ويكتب	ابتدائى	اعدادى	ثانوى عام	ثانوى فنى	فوق المتوسط	جامعى	فوق الجامعى	المجموع
ك	٥٠	١٨	١١	٢١	٢٧	١٠٢	٢١	٤٥	٥	٣٠٠
٪	١٦,٧٪	٦٪	٣,٧٪	٧٪	٩٪	٣٤٪	٧٪	١٥٪	١,٧٪	١٠٠٪

جدول (٤) المهنة

المتغيرات	قطاع حكومى	قطاع أعمال عام	قطاع خاص	أعمال حرة	طالب	ربة منزل	باحث عن عمل	غير قادر على العمل	مجند	المجموع
ك	١٢٧	٢٣	٣١	٣٩	١٢	٥١	١٠	٧	—	٣٠٠
٪	٤٢,٣٪	٦,٧٪	١٠,٣٪	١٣٪	٤٪	١٧٪	٣,٣٪	٢,٣٪	—	١٠٠٪

جدول (٥) الحالة الاجتماعية

المتغيرات	متزوج	أعزب	منفصل	أرمل	مطلق	المجموع
ك	٢٢٢	٤٣	٢	٢٩	٤	٣٠٠
٪	٧٤٪	١٤,٣٪	٠,٧٪	٩,٧٪	١,٣٪	١٠٠٪

جدول (٦) عدد الأبناء

المتغيرات	لا يوجد	من ١ – ٢ طفل	من ٣ – ٤ طفل	من ٥ – ٦ أطفال	أكثر من ٧ أطفال	المجموع
ك	٧٢	١٠٣	٧٦٤	٣٨	١٣	٣٠٠
٪	٢٤٪	٣٤,٣٪	٢٤,٧٪	١٢,٧٪	٤,٣٪	١٠٠٪

جدول (٧) مستوى الدخل

المتغيرات	أقل من ٥٠٠ جنيه	٥٠٠ – ١٠٠٠	١٠٠٠ – ٣٠٠٠	٣٠٠٠ جنيه فأكثر	المجموع
ك	٥٧	٧٩	١٢٠	٤٤	٣٠٠
٪	٪١٩	٪٢٦,٣	٪٤٠	٪١٤,٧	٪١٠٠

جدول (٨) وجود مدارس فى قرية المبحوث

المتغيرات	توجد	لا توجد	المجموع
ك	٢٧٢	٢٨	٣٠٠
٪	٪٩٠,٧	٪٩,٣	٪١٠٠

جدول (٩) المسافة بين المدرسة والقرية

المتغيرات	(١) كيلو متر	(٢) كيلو متر	(٣) كيلو متر	(٤) كيلو متر فأكثر	المجموع
ك	٢٤٤	٣١	١٠	١٢	٢٩٧
٪	٪٨٢,٢	٪١٠,٤	٪٣,٤	٪٤	٪١٠٠

جدول (١٠) وجود جامعة قريبة من قرية المبحوث

المتغيرات	توجد	لا توجد	المجموع
ك	٤١	٢٥٩	٣٠٠
٪	٪١٣,٧	٪٨٦,٣	٪١٠٠

جدول رقم (١١) المسافة بين الجامعة والقرية

المتغيرات	(١) كيلو متر	(٢) كيلو متر	(٣) كيلو متر	(٤) كيلو متر فأكثر	المجموع
ك	٥	٢٢	١٨	٢١٤	٢٥٩
٪	٪١,٩	٪٨,٥	٪٦,٩	٪٨٢,٦	٪١٠٠

جدول (١٢) مستوى التعليم داخل المدارس

المتغيرات	ابتدائى	إعدادى	ثانوى عام	ثانوى فنى	ثانوى تجارى	المجموع
ك	٢٧٠	٢٠٦	١٦	١٤	٢٣	٥٢٩
٪	٪٥١	٪٣٩	٪٣	٪٢,٦	٪٤,٣	٪١٠٠

جدول (١٣) نوعية المدارس

المتغيرات	حكومية	تجريبية	خاصة	أزهرية	المجموع
ك	٢٦٧	٩	٤	١١	٢٩١
٪	٪٩١,٨	٪٣,١	٪١,٤	٪٣,٨	٪١٠٠

جدول (١٤) تقييم المستوى التعليمى والخدمى بالمدارس

المتغيرات	ضعيف	متوسط	جيد	ممتاز	لا أعرف	المجموع
ك	٥١	١٢٦	٦٥	٣٠	٩	٢٨١
٪	٪١٨,١	٪٤٤,٨	٪٢٣,١	٪١٠,٧	٪٣,٢	٪١٠٠

جدول (١٥) إتاحة الخدمات الصحية

المتغيرات	توجد	لا توجد	المجموع
ك	٢٣٧	٦٣	٣٠٠
٪	٪٧٩	٪٢١	٪١٠٠

جدول (١٦) نوعية الخدمات الصحية

المتغيرات	مراكز صحية (مستوصفات)	عيادات تأمين صحى	مستشفيات حكومية	مستشفيات خاصة	عيادات خاصة	المجموع
ك	٢١٥	١٠	٢٨	٧	٢٥	٢٨٥
٪	٪٧٥,٤	٪٣,٥	٪٩,٨	٪٢,٥	٪٨,٨	٪١٠٠

جدول (١٧) مدى تناسب الخدمات الصحية المقدمة مع المستويات الاقتصادية لأهل القرية

المتغيرات	مناسبة	غير مناسبة	المجموع
ك	١٩٢	١٠٨	٣٠٠
٪	٪٦٤	٪٣٦	٪١٠٠

جدول (١٨) تلبية الخدمات الصحية لاحتياجات المرضى

المتغيرات	تلبى	لا تلبى	تلبى إلى حد ما	المجموع
ك	١١٥	١٠٧	٧٨	٣٠٠
٪	٪٣٨,٣	٪٣٥,٧	٪٢٦	٪١٠٠

جدول (١٩) مظاهر ضعف الخدمات الصحية بالقرى

المتغيرات	نقص عدد المستشفيات	نقص الأجهزة والمعدات	نقص أعداد الأطباء	عدم وجود هيئة التمريض	نقص المستشفيات المتخصصة	تردى الخدمات والنظافة	نقص الأدوية	نقص خدمة الإسعاف	المجموع
ك	١٠١	٩٦	١١٧	٥٢	٧٣	٥١	٦٤	٤٧	٦٠١
٪	٪١٦,٨	٪١٦	٪١٩,٥	٪٨,٦	٪١٢,١	٪٨,٥	٪١٠,٦	٪٧,٨	٪١٠٠

جدول (٢٠) وجود رقابة صحية على الطعام بالقرية

المتغيرات	توجد	لا توجد	المجموع
ك	٢٢	٢٧٨	٣٠٠
٪	٪٧,٣	٪٩٢,٧	٪١٠٠

جدول (٢١) توافر مياه شرب نظيفة

المتغيرات	متوفرة	غير متوفرة	ليس فى كل المناطق	المجموع
ك	٢٣٣	١٤	٥٣	٣٠٠
٪	٪٧٧,٧	٪٤,٧	٪١٧,٧	٪١٠٠

جدول (٢٢) حالة مياه الشرب

المتغيرات	جيدة	متوسطة	سيئة	المجموع
ك	١٣٢	١٥٢	٨	٢٩٢
٪	٪٤٥,٢	٪٥٢,١	٪٢,٧	٪١٠٠

جدول (٢٣) عوامل عدم توافر مياه شرب نظيفة

المتغيرات	عدم وجود محطات تنقية	عدم وجود خطوط لإمداد المياه داخل المنازل	ضعف كفاءة محطات تنقية المياه	المجموع
ك	٣٤	١٩	٦٧	١٢٠
٪	٪٢٨,٣	٪١٥,٨	٪٥٥,٩	٪١٠٠

جدول (٢٤) مدى وجود شبكة للصرف الصحى

المتغيرات	توجد	لا توجد	ليس فى كل المناطق	المجموع
ك	٩١	١٨٥	٢٤	٣٠٠
٪	٪٣٠,٣	٪٦١,٧	٪٨	٪١٠٠

جدول (٢٥) طرق التخلص من المخلفات

المتغيرات	الآبار	المصارف	المجموع
ك	١٦٦	٩٩	٣٠٠
٪	٪٦٢,٦	٪٣٧,٤	٪١٠٠

جدول (٢٦) مدى توافر فرص عمل للشباب

المتغيرات	متوافرة	غير متوافرة	المجموع
ك	١٢	٢٨٨	٣٠٠
٪	٪٤	٪٩٦	٪١٠٠

جدول (٢٧) العلاقة بين عملية التهجير وتوافر فرص العمل بالقرى الجديدة

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	٢٠٣	٩٧	٣٠٠
٪	٦٧,٧٪	٣٢,٣٪	١٠٠٪

جدول (٢٨) عمل الشباب خارج قرى النوبة

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	٢٦٩	٣١	٣٠٠
٪	٨٩,٧٪	١٠,٣٪	١٠٠٪

جدول (٢٩) عوامل لجوء الشباب للعمل خارج القرية

المتغيرات	عدم توافر فرص عمل	فرص العمل المتاحة غير مناسبة	فرص العمل موسمية وغير ثابتة	تدني مستوى الأجور	المجموع
ك	٢٤٠	٤٣	٥٧	٣٩	٣٧٩
٪	٦٣,٣٪	١١,٣٪	١٥٪	١٠,٣٪	١٠٠٪

جدول (٣٠) مدى وجود مشروعات حكومية توفر فرص عمل للشباب

المتغيرات	توجد	لا توجد	المجموع
ك	٨	٢٩٢	٣٠٠
٪	٢,٧٪	٩٧,٣٪	١٠٠٪

جدول (٣١) مدى وجود برامج حكومية لتدريب الشباب

المتغيرات	توجد	لا توجد	المجموع
ك	٩	٢٩١	٣٠٠
٪	٣٪	٩٧٪	١٠٠٪

جدول (٣٢) إمكان حصول الشباب على القروض بسهولة

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	٩	٢٩١	٣٠٠
٪	٣٪	٩٧٪	١٠٠٪

جدول (٣٣) مدى وجود تنظيمات تشرف على تمويل مشروعات الشباب

المتغيرات	توجد	لا توجد	المجموع
ك	٢٥	٢٧٥	٣٠٠
٪	٨,٣٪	٩١,٧٪	١٠٠٪

جدول (٣٤) التنظيمات التى تشرف على تمويل مشروعات الشباب

المتغيرات	الصندوق الاجتماعى للتنمية	تنظيمات المجتمع المدنى	جمعيات رجال الأعمال	البنوك الحكومية	وزارة الاستثمار	المجموع
ك	١٨	١٥	٣	٣	--	٣٩
٪	٤٦٪	٣٨,٥٪	٧,٧٪	٧,٧٪	--	١٠٠٪

جدول (٣٥) مدى وجود أزمة سكن فى قرية المبحوث

المتغيرات	توجد	لا توجد	توجد إلى حد ما	المجموع
ك	٧٧	٩٦	١٢٧	٣٠٠
٪	٢٥,٧٪	٣٢٪	٤٢,٣٪	١٠٠٪

جدول (٣٦) الملامح الرئيسية لأزمة الإسكان

المتغيرات	عدم وجود مساكن ملائمة	ارتفاع أسعار المساكن	ارتفاع أسعار الإيجارات	عدم بناء الدولة مساكن للمواطنين	المجموع
ك	٣٤	٤٩	١٨	٧١	١٧٢
٪	١٩,٨٪	٢٨,٥٪	١٠,٥٪	٤١,٣٪	١٠٠٪

جدول (٣٧) مدى وجود وسائل نقل بالقرى

المتغيرات	موجودة	غير موجودة	موجودة إلى حد ما	المجموع
ك	٢٤٠	٢٠	٤٠	٣٠٠
٪	٨٠٪	٦,٧٪	١٣,٣٪	١٠٠٪

جدول (٣٨) مدى توافر وسائل النقل على مدار اليوم

المتغيرات	متوافرة	غير متوافرة	المجموع
ك	١٣٧	١٤٨	٢٨٥
٪	٤٨٪	٥٢٪	١٠٠٪

جدول (٣٩) نوعية وسائل النقل المتاحة بالقرية

المتغيرات	أتوبيس	توك توك	معديات للنقل النهرى	سيارات أجرة	ميكروباص	الدواب (كارو)	المجموع
ك	١١	٩٢	٧٠	١٥٨	١٦٤	٧٣	٥٦٨
٪	١,٩٪	١٦,٢٪	١٢,٣٪	٢٧,٨٪	٢٨,٩٪	١٢,٩٪	١٠٠٪

جدول (٤٠) تقييم المبحوثين لتكلفة المواصلات

المتغيرات	مناسبة	غير مناسبة	مناسبة إلى حد ما	المجموع
ك	١٨١	٢٢	٨١	٣٠٠
٪	٪٦٣,٧	٪٧,٧	٪٢٨,٥	٪١٠٠

جدول (٤١) الجهة التى توفر وسائل المواصلات

المتغيرات	الحكومة	القطاع الخاص	المجموع
ك	١٣	٢٦٦	٣٠٠
٪	٪٤,٧	٪٩٥,٣	٪١٠٠

جدول (٤٢) مدى وجود رقابة من الدولة على وسائل المواصلات

المتغيرات	توجد	لا توجد	توجد إلى حد ما	المجموع
ك	١٣	١٦٤	٦٣	٢٤٠
٪	٪٥,٤	٪٦٨,٣	٪٢٦,٣	٪١٠٠

جدول (٤٣) مدى توافر طرق مرصوفة بالقرية

المتغيرات	توجد	لا توجد	توجد إلى حد ما	المجموع
ك	١١١	٥٦	١٣٣	٣٠٠
٪	٪٣٧	٪١٨,٧	٪٤٤,٣	٪١٠٠

جدول (٤٤) مدى وجود خدمات إنارة بشوارع القرية

المتغيرات	توجد	لا توجد	ليس فى كل المناطق	المجموع
ك	١٦٨	٤	١٢٨	٣٠٠
٪	٪٥٦	٪١,٣	٪٤٢,٧	٪١٠٠

جدول (٤٥) حق المشاركة فى التصويت بالانتخابات

المتغيرات	يوجد	لا يوجد	يوجد أحياناً	المجموع
ك	٢٨٤	٣	١٣	٣٠٠
٪	٪٩٤,٧	٪١	٪٤,٣	٪١٠٠

جدول (٤٦) مدى ممارسة الحق فى التصويت

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	٢٧٢	٢٨	٣٠٠
٪	٪٩٠,٧	٪٩,٣	٪١٠٠

جدول (٤٧) حق الترشح فى الانتخابات البرلمانية

المتغيرات	يوجد	لا يوجد	المجموع
ك	٢٤٩	٥١	٣٠٠
٪	٨٣٪	١٧٪	١٠٠٪

جدول (٤٨) ممارسة حق الترشح لعضوية البرلمان

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	٨	٢٩٢	٣٠٠
٪	٢,٧٪	٩٧,٣٪	١٠٠٪

جدول (٤٩) مدى وجود تمثيل عادل لأبناء النوبة بالبرلمان

المتغيرات	يوجد	لا يوجد	لا يعرف	المجموع
ك	٥٠	١٧٩	٧١	٣٠٠
٪	١٦,٧٪	٥٩,٧٪	٢٣,٦٪	١٠٠٪

جدول رقم (٥٠) وجود دوائر انتخابية لقرى النوبة

المتغيرات	يوجد	لا يوجد	لا أعرف	المجموع
ك	٢٥٥	٢٢	٢٣	٣٠٠
٪	٨٥٪	٧,٣٪	٧,٧٪	١٠٠٪

جدول (٥١) التعبير عن الرأى بحرية

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	٢٥٦	٤٤	٣٠٠
٪	٨٥,٣٪	١٤,٧٪	١٠٠٪

جدول (٥٢) سبل التعبير عن الرأى

المتغيرات	كتابة الشكاوى إلى المسئولين	الكتابة فى وسائل الإعلام	شبكة الإنترنت	المناقشات مع الأصدقاء	المجموع
ك	٦٤	٢٠	٣٦	١٩٣	٣١٣
٪	٢٠,٤٪	٦,٤٪	١١,٥٪	٦١,٧٪	١٠٠٪

جدول (٥٣) الانتماء لحزب سياسى

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	٢٦	٢٧٤	٣٠٠
٪	٨,٧٪	٩١,٣٪	١٠٠٪

جدول (٥٤) المشاركة فى أنشطة الجمعيات التطوعية

المتغيرات	أشارك	لا أشارك	المجموع
ك	١٠٨	١٩٢	٣٠٠
٪	٣٦٪	٦٤٪	١٠٠٪

جدول (٥٥) مدى وجود مشروعات قومية للحفاظ على تراث النوبة

المتغيرات	يوجد	لا يوجد	لا أعرف	المجموع
ك	٢٦	١٩٤	٨٠	٣٠٠
٪	٨,٧٪	٦٤,٧٪	٢٦,٦٪	١٠٠٪

جدول (٥٦) دراسة التراث النوبى بالمناهج الدراسية

المتغيرات	نعم	لا	لا أعرف	المجموع
ك	—	٢٧٩	٢١	٣٠٠
٪	—	٩٣٪	٧٪	١٠٠٪

جدول (٥٧) مدى اهتمام وسائل الإعلام بالتراث النوبى

المتغيرات	يوجد	لا يوجد	لا أعرف	المجموع
ك	١٥	٢٥٢	٣٣	٣٠٠
٪	٥٪	٨٤٪	١١٪	١٠٠٪

جدول (٥٨) الرغبة فى تدريس الحضارة النوبية بالمدارس

المتغيرات	أرغب	لا أرغب	لا أعرف	المجموع
ك	٢١٥	٣٦	٤٩	٣٠٠
٪	٧١,٧٪	١٢٪	١٦,٣٪	١٠٠٪

جدول (٥٩) نقل النواب مشكلات أبناء النوبة للبرلمان

المتغيرات	أرغب	لا أرغب	لا أعرف	المجموع
ك	٢٦	١٥٦	١١٨	٣٠٠
٪	٨,٧٪	٥٢٪	٣٩,٣٪	١٠٠٪

جدول (٦٠) استجابة الدولة لحل مشكلات أبناء النوبة

المتغيرات	جيدة	متوسطة	ضعيفة	المجموع
ك	٢	١١١	١٨٧	٣٠٠
٪	٠,٧٪	٣٧٪	٦٢,٣٪	١٠٠٪

جدول (٦١) مدى تماثل مشكلات النوبة مع مشكلات القرى الأخرى

المتغيرات	متماثلة	غير متماثلة	متماثلة إلى حد ما	المجموع
ك	٥٤	١٣٨	١٠٨	٣٠٠
٪	٪١٨	٪٤٦	٪٣٦	٪١٠٠

جدول (٦٢) مبررات عدم تشابه مشكلات النوبة مع القرى الأخرى

المتغيرات	الدولة لاتهتم بمشكلاتنا	تفاقم المشكلات	الثقافة المختلفة لأبناء النوبة	النظرة المتدنية تجاه النوبيين	أرتفاع نفقات التنمية	المجموع
ك	١٥٩	٣٣	٥١	٢٥	١٣	٢٨١
٪	٪٥٦,٦	٪١١,٧	٪١٨,١	٪٨,٩	٪٤,٦	٪١٠٠

جدول رقم (٦٣) مبررات تشابه مشكلات النوبة مع القرى الأخرى

المتغيرات	جميع المشكلات موجودة فى القرى الأخرى	عدم اهتمام الدولة بالصعيد	نقص الإمكانات	المجموع
ك	٣١	٤٧	٢٧	٣٠٠
٪	٪٢٩,٥	٪٤٤,٨	٪٢٥,٧	٪١٠٠

جدول (٦٤) مدى موافقة المبحوث على الانتقال لمحافظة أخرى لو أتيح له ذلك

المتغيرات	أنتقل	لا أنتقل	المجموع
ك	٥٤	٢٤٦	٣٠٠
٪	٪١٨	٪٨٢	٪١٠٠

جدول (٦٥) مبررات عدم رغبة المبحوث فى الانتقال لمحافظة أخرى

المتغيرات	لعدم استطاعة العيش فى مكان آخر	الارتباط بالأهل والأسرة والأصدقاء	عدم وجود فرص عمل أفضل فى أماكن أخرى	المجموع
ك	١٤٠	١٤٠	٣٠	٣١٠
٪	٪٤٥,٢	٪٤٥,٢	٪٩,٦	٪١٠٠

جدول (٦٦) مبررات رغبة المبحوث فى الانتقال لمحافظة أخرى

المتغيرات	توافر فرص العمل	نقص الخدمات فى القرية	ارتفاع مستوى الأجور	عدم ارتباطه بالقرية	المجموع
ك	٢٩	٢٥	١١	٣	٦٨
٪	٪٤٢,٦	٪٣٦,٨	٪١٦,٢	٪٤,٤	٪١٠٠

ثانياً: استمارة الاستبيان

جامعة الإسكندرية
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

رقم الاستمارة

استمارة استبيان لموضوع بحث بعنوان:
المجتمع المصرى بين حقوق المواطنة والاستبعاد الاجتماعى:
دراسة سوسيولوجية على عينة من قرى النوبة

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

اسم الباحث: .....

تاريخ المقابلة: .....

المراجعة الميدانية: .....

المراجعة المكتبية: .....

أولاً: البيانات الأولية:

١- الاسم: (اختيارى) .....

٢- النوع: ١- ذكر ( ) ٢- أنثى ( )

٣- العمر: .....

١- أقل من ٢٠ سنة ( ) ٢- ٢٠ – أقل من ٣٠ سنة ( )

٣- ٣٠ – أقل من ٤٠ سنة ( ) ٤- ٤٠ – أقل من ٥٠ سنة ( )

٥- ٥٠ – أقل من ٦٠ سنة ( ) ٦- ٦٠ سنة فأكثر ( )

٤- المستوى التعليمى:

١- أمى ( )

٢- يقرأ ويكتب ( )

٣- ابتدائية ( )

٤- إعدادية ( )

٥- ثانوى عام ( )

٦- ثانوى فنى ( )

٧- فوق المتوسط ( )

٨- جامعى ( )

٩- فوق الجامعى ( )

٥- المهنة:

١- القطاع الحكومى ( )

٢- قطاع الأعمال العام ( )

٣- القطاع الخاص ( )

٤- أعمال حرة ( )

٥- طالب ( )

٦- ربة منزل ( )

٧- باحث عن العمل ( )

٨- غير قادر على العمل ( )

٩- مجند ( )

٦- الحالة الاجتماعية:

١- متزوج	( )	٢- أعزب	( )
٣- منفصل	( )	٤- أرمل	( )
٥- مطلق	( )		

٧ - عدد الأبناء:

١- لا يوجد	( )	٢- من ١ إلى ٢ طفل	( )
٣- من ٣ إلى ٤ طفل	( )	٤- من ٥ إلى ٦ طفل	( )
٥- من ٧ أطفال فأكثر	( )		

٨ - مستوى الدخل

١- اقل من ٥٠٠ جنيه	( )	٢- ٥٠٠ إلى أقل ١٠٠٠ جنيه	( )
٣- ١٠٠٠- إلى أقل من ٣٠٠٠ جنيه	( )	٤- ٣٠٠٠ إلى أكثر من ذلك	( )

ثانياً: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية:

(١) التعليم:

٩- هل توجد مدارس داخل القرية؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

× فى حالة الإجابة «بـنعم» يسأل س (١٠) ، س (١١)، س (١٢)× فى حالة الإجابة « بلا» يسأل س (١٣)

١٠ - مانوعية تلك المدارس؟

١- حكومى ( ) ٢- تجريبى ( ) ٣- خاص ( ) ٤- أزهرى ( )

١١ - أى مستوي من التعليم تقدمه المدارس؟

١- ابتدائى	( )	٢- اعدادى	( )
٣- ثانوى عام	( )	٤- ثانوى فنى	( )
٥- ثانوى تجارى	( )	٦- أخرى تذكر	

١٢ - ماهو تقييمك للمستوى التعليمى والخدمى بالمدرسة؟

١- ضعيف	( )	٢- متوسط	( )
٣- جيد	( )	٤- ممتاز	( )
٥- لا أعرف	( )		

١٣ - ماهى مسافة أقرب مدرسة من القرية؟

١- ١ كيلو متر	( )	٢- ٢ كيلو متر	( )
٣- ٣ كيلو متر	( )	٤ – ٤ كيلو متر فأكبر	( )

١٤ - هل توجد جامعة حكومية بالقرب من القرية؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

× فى حالة الإجابة « بلا» يسأل س (١٥)

١٥ - ماهى مسافة أقرب جامعة من القرية؟

١- ١ كيلو متر	( )	٢- ٢ كيلو متر	( )
٣- ٣ كيلو متر	( )	٤ – ٤ كيلو متر فأكثر	( )

(٢) الصحة:

١٦ - هل توجد خدمات صحية داخل القرية؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

× فى حالة الإجابة «بنعم» يسأل س (١٧)

١٧ - مانوعية الخدمات الصحية؟

١- مراكز صحية /مستوصفات	( )
٢- عيادات تأمين صحى	( )
٣- مستشفيات حكومية	( )
٤- مستشفيات خاصة	( )
٥- عيادات خاصة	( )
٦- أخرى تذكر	

١٨ - هل تتناسب الخدمات الصحية مع المستوى الاقتصادى لأبناء القرية؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

١٩ - هل تلبى الخدمات الصحية احتياجات المرضى؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	إلى حد ما	( )

× فى حالة الإجابة «بلا» أو « إلى حد ما» يسأل س (٢٠)

٢٠ – ما مظاهر ضعف الخدمات الصحية داخل القرية؟

١- نقص عدد المستشفيات	( )
٢- نقص الأجهزة والمعدات الطبية	( )
٣- عدم وجود أطباء بالعدد الكافى	( )
٤- عدم وجود هيئة تمريض جيدة	( )
٥- عدم وجود مستشفيات متخصصة	( )
٦- تردى الخدمات والنظافة	( )
٧- نقص الأدوية	( )
٨- عدم توافر خدمات الإسعاف لنقل المصابين والمرضى	( )
٩- أخرى تذكر	

٢١ - هل توجد رقابة صحية على الطعام داخل القرية؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

(٣) العمل:

٢٢ - هل أثرت عملية التهجير على فرص العمل بالقرى الجديدة؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

٢٣ - هل تتوافر فرص عمل للشباب؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

٢٤ - هل يلجأ الشباب إلى العمل خارج القرية؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

× فى حالة الإجابة « بنعم « يسأل س (٢٥)

٢٥ - لماذا يلجأ الشباب إلى العمل خارج القرية؟

١ - عدم توافر فرص عمل	( )	٢- فرص العمل المتاحة غير مناسبة	( )
٣- فرص العمل موسمية وغير ثابتة	( )	٤- تدنى مستوى الأجور	( )
٥- أخرى تذكر			

٢٦ - هل توجد جهات تشرف على تمويل مشروعات الشباب؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

× فى حال الإجابة بنعم يسأل س (٢٧)

٢٧ - ماهى المؤسسات التى تشرف على تمويل تلك المشروعات؟

١- الصندوق الاجتماعى للتنمية	( )
٢- المجتمع المدنى (جمعيات خيرية)	( )
٣- رجال الأعمال	( )
٤- البنوك الحكومية	( )
٥- وزارة الاستثمار	( )
٦- أخرى تذكر	

٢٨ - هل يستطيع الشباب الحصول على قروض بسهولة ويسر؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

٢٩ – هل توجد برامج حكومية جادة ومفيدة لتدريب الشباب ؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

٣٠- هل توجد مشروعات حكومية تساهم فى توفير فرص عمل للشباب؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

(٤) الإسكان :

٣١ - هل هناك أزمة سكن فى القرية التى تسكن بها؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- إلى حد ما	( )

× فى حال الإجابة بنعم يسأل س (٣٢)

٣٢ - ماملامح تلك الأزمة؟

١- عدم وجود مساكن ملائمة	( )
٢- ارتفاع أسعار المساكن	( )
٣- ارتفاع أسعار الإيجارات	( )
٤- عدم بناء الدولة للمساكن الشعبية	( )
٥ – أخرى تذكر	

(٥) المرافق والخدمات:

٣٣ - هل تتوافر مياه شرب نظيفة؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣-ليس فى كل المناطق	( )

× فى حال الإجابة بنعم يسأل س (٣٤)، وفى حالة الإجابة « بلا» و«ليس فى كل المناطق» يسأل س (٣٥)

٣٤ - ماهى حالة مياه الشرب؟

١ - جيدة	( )	٢-متوسطة	( )	٣-سيئة	( )

٣٥- لماذا لا تتوفر مياه شرب نظيفة؟

١-عدم وجود محطات للتنقية	( )
٢-عدم وجود خطوط رئيسية لإمداد المياه داخل المنازل	( )
٣-ضعف كفاءة محطات تنقية المياه	( )
٤ – أخرى تذكر	

٣٦ - هل توجد شبكة صرف صحى؟

١-نعم	( )	٢- لا	( )	٣-ليس فى كل المناطق	( )

× فى حالة الإجابة « بلا» يسأل س (٣٧)

٣٧- كيف يتم تصرف المخلفات؟

١ - آبار	( )
٢-مصارف	( )
٣-أخرى تذكر	

٣٨- هل تتوافر طرق مرصوفة داخل القرية؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- إلى حد ما	( )

٣٩ - هل توجد وسائل مواصلات؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- إلى حد ما	( )

× فى حال الإجابة «بنعم»، و «إلى حد ما» يسأل س (٤٠) ، (٤١) ، (٤٢)، (٤٣)، (٤٤)

٤٠- ماهى نوعية المواصلات المتاحة؟

١- أتوبيس	( )
٢- توك توك	( )
٣- معديات للنقل النهرى	( )
٤- سيارات أجرة	( )
٥- ميكروباص	( )
٦- الدواب (كارو – كروزه)	( )
٧- أخرى تذكر	

٤١ - من الذى يوفر تلك الوسائل؟

١- الحكومة	( )
٢- القطاع الخاص	( )
٣ – أخرى تذكر	

٤٢ - هل الأسعار مناسبة؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- إلى حد ما	( )

٤٣ - هل تتوافر المواصلات على مدار الـ (٢٤) ساعة؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

٤٤ - هل توجد رقابة من جانب الدولة على وسائل المواصلات؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- إلى حد ما	( )

٤٥ - هل توجد خدمات إنارة فى الشوارع؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- ليس فى كل المناطق	( )

ثانياً: الحقوق السياسية والمدنية:

٤٦ - هل لك حق المشاركة فى التصويت فى الانتخابات؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- أحيانا	( )

٤٧ - هل لك حق الترشح فى الانتخابات البرلمانية؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

هل هناك تمثيل عادل لأبناء النوبة فى البرلمان؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- لا أعرف	( )

هل توجد دائرة انتخابية لقرى النوبة؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- لا أعرف	( )

٥٠ - هل يقوم النواب بنقل مشكلات أبناء النوبة للبرلمان؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- إلى حد ما	( )

٥١ - مامدى استجابة الدولة لحل مشكلات أبناء النوبة؟

١ - جيدة	( )	٢- متوسطة	( )	٣- ضعيفة	( )

ثالثاً : الحقوق الثقافية :

٥٢ - هل يُدَرس التراث النوبى داخل المناهج والمقررات الدراسية؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- لا أعرف	( )

٥٣ - هل وسائل الاعلام تسلط الضوء على التراث النوبى؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- لا أعرف	( )

٥٤ - هل ترغب فى تدريس الحضارة النوبية داخل المدارس؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- لا أعرف	( )

٥٥ - هل هناك مشروعات قومية للحفاظ على التراث النوبى؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- لا أعرف	( )

رابعاً : المواطنة النشطة :

٥٦ - هل سبق وأن ترشحت فى عضوية البرلمان؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

٥٧ - هل تمارس حقك فى التصويت؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

٥٨ - هل أنت عضو فى حزب سياسى؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

٥٩- هل تشارك فى أنشطة الجمعيات التطوعية؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

٦٠- هل تعبر عن رأيك بحرية؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

× فى حالة الإجابة بنعم يسأل س (٦١)

٦١- كيف تعبر عن رأيك؟

١- كتابة الشكاوى إلى المسئولين	( )
٢- الكتابة فى الصحف والمجلات	( )
٣- اللجوء إلى شبكة الإنترنت	( )
٤- من خلال المناقشات مع الأصدقاء	( )
٥ – أخرى تذكر	

خامساً: خصوصية قرى النوبة:

٦٢ - هل المشكلات التى تعانى منها النوبة مماثلة لمشاكل القرى الأخرى؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )	٣- إلى حد ما	( )

× فى حالة الإجابة «بنعم» يسأل س (٦٣)، وفى حالة الإجابة «بـلا» و» إلى حد ما» يسأل س (٦٤)

٦٣ - ماهى مبرراتك للتشابه؟

١- أن جميع المشاكل موجودة فى القرى الأخرى	( )
٢- لأن الدولة لا تهتم بالصعيد بشكل عام	( )
٣- نقص الامكانات بصفة عامة	( )
٤- أخرى تذكر	

٦٤- لماذا لا تعتقد أن مشاكل قرى النوبة غير مشابهة مع القرى الأخرى؟

١- الدولة لا تهتم بمشاكلنا	( )
٢- تفاقم المشكلات داخل قرى النوبة	( )
٣- لأن للنوبيين خصائص وثقافة مختلفة	( )
٤- النظرة المتدنية من البعض للنوبيين	( )
٥- البعد الجغرافى يزيد من نفقات التنمية	( )
٦ - أخرى تذكر	

٦٥- لو أتيحت لك الفرصة للانتقال إلى محافظة أخرى هل توافق على ذلك؟

١ - نعم	( )	٢- لا	( )

× فى حالة الإجابة « بنعم» يسأل س (٦٦)، وفى حالة الإجابة «بلا» يسأل س (٦٧)

٦٦- مامبررات الرغبة فى الانتقال للعيش فى محافظة أخرى؟

١- توافر فرص العمل فى محافظات أخرى	( )
٢- نقص الخدمات فى قريتى	( )
٣- ارتفاع مستوى الأجور	( )
٤- عدم ارتباطى بالمكان	( )
٥- أخرى تذكر	

٦٧- ما مبررات عدم رغبتك فى الانتقال للعيش فى محافظة أخرى؟

١- لا أستطيع العيش فى مكان آخر	( )
٢- أرتباطى بأهلى وأسرتى وأصدقائى	( )
٣- ليس هناك فرص أفضل فى أماكن أخرى	( )
٤ - أخرى تذكر	